جامعة 8 ماي 1945قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

تحت عنوان

انعكاسات الأزمة النفطية الراهنة على السياسة المالية في الجزائر

إعداد الطالبة: غمراني زهية

إشراف الأستاذ: حفاف وليد

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

" ربي اوزعني أن اشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي و ان اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الاية-19-

إن الحمد لله وحده لا شريك له خلق العباد وهيأ الأسباب نحمده ونشكره الذي بعونه انجزنا هذا العمل ، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

اتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري وعظيم امتناني لأستاذي المشرف "حفاف وليد" على إشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة. كما اتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من كان لي عونا وسندا في مشواري الدراسي

الإهداء

إلى من أخذه الزمان منا و بقي في قلوبنا إلى من اتخذت و عدا بتشريفه رغم غيابه إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى من فتحت لها أبواب الحنان، إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى من سهرت الليالي لأنام، إلى من كلت أناملها لتقدم لنا لحظة السعادة، إلى من تحملت أثقال الدنيا فكانت الأب و الأم.

إلى من حصدت الأشواك لتمهد لي طريق العلم إلى أغلى ما أملك في الوجود، إلى قرة عيني و مهجة قلبي أمي الحبيبة أطال الله عمرها.

إلى مثلي الأعلى في المثابرة و الوصول لتحقيق الهدف إلى خير سند وخير معين إلى أخي الحبيب الدكتور عبد الغاني وزوجته العزيزة مليكة و أولادهم حفظهم الله .

إلى خالي السعيد وعائلته ادامهم الله

إلى نبع حناني وموطن أيامي إلى توأم روحي أختي زينة حفظها الله

الى من جمعتني معهم ظلمة رحم واحد وحبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي: خالد وليد محمد، و أخواتي: فوزية مريم أسماء وأولادهم .

إلى كل من : مريم، مروة، بشرى، ريمة، شهد

أهدي ثمرة جهدي

الفهرس

الموضوعات	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الموضوعات	
المقدمة العامة	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاد النفط	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية النفط	07
المطلب الأول: مفهوم النفط	07
الفرع الأول: تعريف النفط	07
الفرع الثاني: أهمية النفط	08
1-أهمية النفط كمصدر للطاقة	08
2-أهمية النفط في الصناعة	09
3-النفط كسلاح سياسي	09
4-النفط كسلاح اقتصادي ومصدر للثروة عامة	10
5-أهمية النفط كمصدر للتمويل	10
المطلب الثاني: ماهية السوق النفطي، خصائصه، اشكاله	11
الفرع الأول: تعريف السوق النفطي	11
الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية	11
1-ارتفاع نسبة التركيز الإحتكاري	11
2-الإتجاه نحو التكامل الرأسي	12
3-سوق التكتل	12

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية	13
الفرع الأول: الشركات العالمية	13
1-الشركات المتعددة الجنسيات MNCS	13
2-الشركات العالمية العملاقة	14
3-الشركات الاقليمية العالمية	14
الفرع الثاني: منظمة الاوبك	14
الفرع الثالث: منظمة الطاقة الدولية	15
الفرع الرابع: منظمة الاوابك	15
المبحث الثاني: سعر النفط، محدداته، تطوراته	17
المطلب الأول: تعريف السعر وانواعه	17
الفرع الأول: تعريف سعر النفط	17
الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي	17
1-السعر المعلن	17
2-السعر الحقيقي (الفعلي)	18
3-سعر الاشارة	18
4-سعر الكلفة الضريبية	18
5-السعر الآني أو الفوري	19
المطلب الثاني: محددات السعر النفطي	19
الفرع الأول: الطلب على النفط	19
1- تعريف الطلب على النفط	19
2- محددات الطلب على النفط	19
الفرع الثاني: عرض النفط	21
1-تعريف عرض النفط	21
2-محددات العرض النفطي	21

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في سعر النفط	21
1. الاضرابات السياسية	21
2. العوامل الجوية	22
3. المضاربات في الاسواق النفطية	22
4. المخزون النفطي الامريكي	22
5. تكلفة النقل	22
6. شركات النفط العالمية	22
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط	23
الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973– 1985)	23
الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (1986– 2000)	24
الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001–2017):	25
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات النفطية	26
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة النفطية	27
الفرع الأول: مفهوم الأزمة	27
الفرع الثاني: تعريف الأزمة النفطية	27
المطلب الثاني: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973	28
الفرع الأول: أسباب الأزمة	28
1–الأسباب السياسية:	28
2–الأسباب الاقتصادية	29
الفرع الثاني: نتائج الأزمة	29
1–التخفيض من استهلاك الطاقة	29
2–تكوين مخزون استراتيجي	29
3–تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة	30
4–تشجيع الاستكشافات النفطية	30

المطلب الثالث: الأزمة النفطية الثانية سنة **1979**	30
الفرع الاول: أسباب الازمة	30
1- الأسباب السياسية	30
2- الأسباب الاقتصادية	31
الفرع الثاني: نتائج الأزمة النفطية الثانية	31
المطلب الرابع: الأزمة النفطية لسنة **1986**	32
الفرع الأول: أسباب أزمة **1986**	32
الفرع الثاني: نتائج الأزمة النفطية لسنة **1986**	33
1-نتائج الأزمة على الدول النفطية لمنظمة الأوبك	33
2-نتائج الأزمة على الشركات النفطية العالمية:	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: التأصيل النظري للسياسة النفطية	
تمهيد:	37
المبحث الاول: ماهية السياسة المالية	38
المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها	38
الفرع الاول: تعريف السياسة المالية	38
الفرع الثاني: محددات صياغة السياسة المالية	39
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	39
الفرع الاول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي	40
الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية	40
الفرع الثالث: تحقيق العمالة الكاملة	41
الفرع الرابع: تحقيق وتوزيع الدخل الوطني	41
1-تكييف نمط ملكية الموارد	41
2-تحديد نمط ائتمان الموارد والمنتجات	42

3-التكييف المباشر لحجم الدخل	42
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية	42
الفرع الأول: حالة الكساد الاقتصادي	42
الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد	44
1-تخفيض مستوى الانفاق العام	44
2-رفع مستوى الضرائب	44
3-المزج بين الحالتين	44
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	45
المطلب الأول: النفقات العامة	45
الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة	45
النفقة العامة مبلغ نقدي	45
النفقة العامة يقوم بها شخص عام	45
النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة	46
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات	46
1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:	46
2- النفقات العادية والنفقات غير العادية	47
3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة	48
المطلب الثاني: الايرادات العامة	48
الفرع الأول: تعريف الايرادات العامة	49
الفرع الثاني: أنواع الايرادات العامة	49
1-الإيرادات الاقتصادية	49
2-الإيرادات السيادية	50
3-الإيرادات الائتمانية (القروض)	52
المطلب الثالث: الموازنة العامة	53

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة	53
الفرع الثاني: أهمية الموازنة	54
الفرع الثالث: قواعد الموازنة العامة	54
المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى	55
المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية	55
المطلب الثاني: مجال تنسيق بين السياسة المالية والنقدية:	56
المطلب الثالث: علاقة السياستين المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية	57
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة المالية في الجزائر	
تمهيد	61
المبحث الأول: الأزمة النفطية وتأثيراتها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	62
المطلب الأول: ماهية الأزمة النفطية **2014**	62
الفرع الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة	63
1-الانكماش في الطلب العالمي	63
2-ارتفاع مستوى العرض النفطي العالمي	64
3-ارتفاع انتاج الغاز الصخري	64
4-ارتفاع أسعار الفائدة	65
5-ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي	65
6-انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي	65
المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط	67
الفرع الأول: آثار الأزمة على الدول المصدرة للنفط	67
الفرع الثاني: أثر الأزمة على الدول المستوردة للنفط	68
المطلب الثالث: آثار الأزمة النفطية الحالية على متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر	69
الفرع الأول: أثر الأزمة النفطية على الميزان التجاري	69

الفرع الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية	71
الفرع الثالث: أثر أزمة النفط على سعر الصرف الدينار والقدرة الشرائية	72
المبحث الثاني: السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000– 2017)	73
المطلب الأول: السياسة الانفاقية العامة	73
المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر	76
المطلب الثالث: الموازنة العامة	79
الفرع الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000– 2017)	79
الفرع الثاني: صندوق ضبط الموارد كحل لاحتواء أثر الأزمة على الميزانية العامة	80
1– تعريف صندوق ضبط الموارد	80
2– تسيير الصندوق	81
3–أهداف الصندوق	81
4–أهمية الصندوق	81
5–انعكاسات الأزمة على أرصدة صندوق ضبط الإيرادات:	81
المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة كحل لمواجهة الأزمة النفطية	82
المطلب الأول: مفهوم و اهداف ترشيد الانفاق	83
الفرع الأول: مفهوم ترشيد الانفاق	83
الفرع الثاني: أهداف ترشيد الانفاق	83
المطلب الثاني: إجراءات ترشيد النفقات العامة لمواجهة الازمة النفطية في الجزائر:	84
الفرع الأول: التخفيض من الدعم الاجتماعي	85
الفرع الثاني: اقتراح اصلاحات جبائية الاستدانة الداخلية بدل الخارجية	86
الفرع الثالث: ما مدى فاعلية هذه الإجراءات	86
المطلب الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة	88
خلاصة الفصل	91
الخاتمة العامة	95-93

قائمة المراجع	106-97

فهرس

الاشكال والجداول

الأشكال	الصفحة
شكل رقم (1- 1): يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك	15
الشكل رقم(2-1): يوضح السياسة المالية التوسعية	43
الشكل رقم(2-2): يوضح السياسة المالية الانكماشية	44
الشكل رقم(2-3) : يوضح تقسيم النفقات العامة	48
الشكل رقم (3-1): يبين الزيادة الواضحة في العرض العالمي للنفط	64
الشكل رقم(3-2): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000- 2017)	75
الشكل رقم (3-3): تطور الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	78

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1): يوضح أسعار النفط في الفترة ما بين 2000- 2017	25
الجدول رقم (2-2): مقارنة بين الرسم والضريبة	52
الجدول رقم (3-3): تطور أسعار النفط لسنة 2014.	62
جدول رقم (3-4): تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2014- 2016)	63
الجدول رقم (3- 5): تطور نسبة النمو الاقتصادي العالمي (2014- 2016)	66
الجدول رقم (3- 6): تطور صادرات وواردات، رصيد الميزان التجاري الجزائري في ضل تقلبات اسعار النفط خلال (2000-2014).	70
الجدول رقم (3- 7): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000- 2015):	72
الجدول رقم (3- 8): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000- 2017)	74
الجدول رقم (3- 9): تطور الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000- 2017)	77
الجدول رقم(3- 10) تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000- 2017)	79
الجدول رقم(3- 11): تطور فترة صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2015):	82

المقدمة العامة

يعتبر البترول سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة، تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فقد تكفي أزمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة على حركة فاعلة في الاقتصاد، لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولما كانت لأسعار البترول آثارا مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة)، كان الصراع متواصلا حول السيطرة على السوق واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من البترول بأبخس الأسعار لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية السائدة، فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسة المالية نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الاقتصادي المحلي بل للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية التحكم فيها.

ومن الأمثلة على الاقتصاديات النفطية الاقتصاد الجزائري الذي يعد قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لإيراداته العامة وقد بينت الأحداث الماضية أن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفى الإنهيار بسبب أزمة النفط وانهيار مداخيل الصادرات بداية سنة 2014 حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار، ونتيجة لذلك عانت الميزانية العامة من عجز مستمر في هذه السنوات الأخيرة نتيجة قصور الإيرادات عن مستوى النفقات حيث تم تمويل هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، هذا ولد ضغوطا على السياسة المالية وحد من مرونتها في الاستجابة للأوضاع الاقتصادية المحلية.

على ضوء ما تقدمنا به سابقا يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الأزمة النفطية الحالية على السياسة المالية في الجزائر؟

والتي تندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، وما هي أسباب حدوث أزمات الأسعار النفطية؟
- ما هي السياسة المالية وما أهدافها، وما هي مبادئها؟

- ما مدى تأثير الأزمة النفطية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري؟
- ما مدى الارتباط بين السياسة المالية في الجزائر وأسعار النفط العالمية؟
- هل ساهمت الاجراءات المطبقة من قبل الحكومة في مواجهة الأزمة النفطية الحالية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة ولمعالجة الموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعد النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي باعتباره سلعة حيوية والسبب الرئيسي لحدوث الأزمة والإختلال بين العرض والطلب.
- كان للأزمة تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري نظرا لأن اغلب الصادرات الجزائرية هي من المحروقات.
- هناك ارتباط شديد بين السياسة المالية في الجزائر (إيرادا وانفاقا) وأسعار النفط العالمية.
- لم تساهم الإجراءات المطبقة من طرف الحكومة في حل الأزمة نظرا لمحدودية تأثيراتها.

أهمية الدراسة:

لعب النفط دورا كبيرا في تطور ورفاهية الدول النفطية والتي من بينها الجزائر، هذه الأخيرة تواجهها تحديات تنبع من كون مداخيل النفط مداخيل قابلة وتخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار الأسعار في السوق الدولية الأمر الذي يؤثر على توازن الاقتصاد الكلي ومن هنا يكون من الضروري دراسة انعكاسات الأزمة على السياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تكمن اهمية البحث في اهمية السياسة المالية في الاقتصاديات النفطية حيث أن الدول النفطية لجأت السياسة المالية كأداة لتكليف مع الأزمات والصدمات الخارجية وذلك لأن حكومات هذه البلدان هي من تتسلم عائدات النفط وتنفقها على حد سواء.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على السياسة المالية في الجزائر وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الكلي والتي تتضمن إبقاء الضرائب على مستويات محمولة ورفع النمو الاقتصادي في ظل الأزمة الراهنة.

محاولة اقتراح طرق وآليات لتفعيل السياسة المالية من أجل مواجهة الأزمات النفطية.

منهج الدراسة:

حتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لتطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له. وكذلك توضيح مفهوم واهداف السياسة المالية كما قمنا بدراسة وتحليل آثار الأزمة على النفقات والإيرادات وكذلك تأثيرها على الموازنة العامة للجزائر.

هيكل الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تتقدمها مقدمة عامة، حيث كان الفصل الأول بمثابة التأصيل النظري لاقتصاد النفط والذي تناولنا فيه ماهية النفط وسعر النفط ومحدداته، كما تطرقنا إلى التطور التاريخي للأزمات النفطية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والذي متناولين فيه ماهية السياسة المالية وادوات السياسة المالية ثم علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه الزمة النفطية الراهنة وانعكاساتها على السياسة المالية في الجزائر حيث قسمناه إلى الأزمة النفطية وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، كما تطرقنا إلى السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017)، ثم إلى ترشيد النفقات العامة كحل لمواجهة الأزمة النفطية

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- قطاع المحروقات هو عصب الاقتصاد الجزائري بحيث يتأثر بأزمات السعرية سواء ارتفاعا أو انخفاضا.
- باعتبار أن السياسة المالية من اهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها الاقتصادية.
- يندرج الموضوع في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

صعوبة الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين كقلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية وكذا المواقع الالكترونية.

الفصل الاول

التأصيل النظري

لاقتصاد النفط

تمهيد:

لقد غدا استخدام النفط ومشتقاته لا يقتصر على مجتمع دون آخر أو على دولة دون غيرها فالنفط هو عماد النهضة الصناعية وعصب الاقتصاد في عالم اليوم، كل دول العالم بحاجة الى هذه المادة الحيوية كحاجة الانسان إلى الدم، فالدول لمتقدمة تحتاج للنفط لأنه يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية وخاصة منها تلك التي تتوفر على ثروات معتبرة منه من أجل تحقيق تقدمها وتنميتها الاقتصادية واللحاق بالركب الحضاري المعاصر.

في ظل الأهمية التي اكتسبها النفط تظل أسعاره تمثل المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، كما تمت الاشارة إليه من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين خصصوا جزءا كبيرا من أبحاثهم لدراسة وتحليل التقلبات أسعار النفط والتي أحيانا تؤدي إلى أزمات نفطية تكاد تعصف باقتصاديات الدول النامية.

وعلى ضوء ما تقدم فقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الاول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: سعر النفط ومحدداته، تطوراته.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للأزمات النفطية.

المبحث الأول: ماهية النفط

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم كونه سلعة استراتيجية عالمية تتمتع بأهمية اقتصادية عالية كونه مورد طبيعي قوي غير متجدد، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم النفط

عرف الإنسان زيت البترول منذ القدم فقد وجده في سطح الارض في شكل برك وكان يستعملونه لأغراض مختلفة، غير ان تميزه بالنضوب جعله محل اهتمام أو دراسة علماء الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف النفط

إن كلمة النفط أو البترول هي بالأصل كلمة لاتينية petroleum وتعني petr صخر+ زيت oleum او بمعنى زيت الصخر.[1]

ويطلق عليه أيضا الزيت الخام كما أن له اسم دارج "الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافاثا من اللغة الفارسية (نافث) أو (نافاث) والتي تعني القابلية للسريان"[2]

يعد النفط المادة الخام للعديد من المنتجات الكيمياوية، بما فيها الأسمدة مبيدات الحشرات، اللدائن. وهو سائل أسود كثيف سريع الاشتعال مكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكاربونات.

تكون البترول الذي نستخدمه اليوم من ملايين السنين من بقايا ذات أصل نباتي وحيواني ترسبت في قيعان لبحار والقديمة، تحللت هذه المواد العضوية بفعل الوزن والضغط الهائل تحولت هذه المادة العضوية إلى مكونات الهيدروجين والكربون.[3]

ويعد النفط من الثروات الطبيعية الغير متجددة باعتبار أن رصيدها في الطبيعة ثابت ولذلك يتناقص هذا الرصيد في عمليات الاستخدام والاستخراج[4]

---

[1] محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08.

[2] سعيد خليفة الحموي، "اساسيات إنتاج الطاقة " الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2016، ص ص 93، 99.

[3] رشيد مهدي أحمد، "جغرافيا النفط"، الطبعة1، الأردن، 2015، ص 10.

[4] ايمان عطية ناصف، "مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة "المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 13.

ويمكن تعريفه: هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف الوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية كذلك يأخذ البترول شكل الغاز ويسمى الغاز الطبيعي natural gaz الذي يتكون من مجموعة من الغازات أهمها الميثان methane الايثين ethan، البروبان propane والبوتان butan [1]

البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيمياوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبترين ومنها ما هو صلب كالقطران.

"البترول، زيت البترول، زيت الصخرة، النفط": « petroleum » وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصطلحات "برميل نفط = برميل بترول"[2]

الفرع الثاني: أهمية النفط

يعد البترول الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه اقتصاد العالم وذلك منذ اوائل القرن العشرين وقد استغرق الأمر بضعة عقود حتى وصل إلى كونه عصب الحياة العالم كله، ويتشابك بعمق مع مختلف جوانب الحياة.[3]

وتظهر أهمية النفط في عدة جوانب ابرزها:

- الناحية الاقتصادية، السياسية، الحربية، مما يجعل هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية.
- تظهر اهمية النفط في خاصية الاحتكار الانتاجي.

وتكمن أهمية النفط في:

1-أهمية النفط كمصدر للطاقة:

البترول كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة من المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الإحتراف العالمي ارتفاع معاملها الحراري بالإضافة إلى نظافة استخدامها، سهولة نقلها وانخفاض تكاليف انتاجها.[1]

---

[1] حسين عبد الله، "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص ص 2- 3.

[2] وحيد خير الدين، "اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات الدولية لقطاع المحروقات" – دراسة حالة الجزائر–، رسالة مفدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خضر، بسكرة، 2013/2012، ص 4.

[3] كريستوف فلافين ونيكولاس لينش، "ما بعد عصر النفط"، ترجمة محمد الحديدي، الطبعة 1،الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992، ص 13.

ويستخدم النفط بشكل واسع في توليد الكهرباء ويمتاز عن غيره من مصادر الطاقة بأنه أرخص سعر وأسهل استعمال واقل تلويثا للبيئة وبلغ استهلاك الطاقة بمختلف مصادرها ومواردها في العالم في العقد التاسع من القرن العشرين على العموم أن النفط يستخدم في كافة المجالات المدنية والعسكرية ويستخدم في النقل البري والبحري والجوي للمركبات على اختلاف أشكالها وأنواعها.

2-أهمية النفط في الصناعة:

يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة في أوقات السلع الحرب على حد سواء إذ يدخل في انتاج حوالي 300 ألف منتج صناعي بشكل كلي أو جزئي في الصناعات الحربية والزراعية والصحية والنسيجية والكتابية والمترلية وتعبيد الشوارع والطرقات وغيرها من الصناعات.

كذلك هناك العديد من الموارد البتروكيمياوية التي يجري تصنيعها من الغازات التالية "اتلين ، ايثانول، بترين، ، ميلامين، الياف بولي، استر...) وهي غازات ضرورية لمختلف الاستعمالات اليومية.

3-النفط كسلاح سياسي:

يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على أي دولة من الدول في منطقة أو اقليم جغرافي معين إلا أن هذا الاستخدام سلاح ذو حدين، إذ أنه يمكن استخدامه لتحقيق غايات محددة أو مفتوحة لأجل غير مسمى فمثلا استخدام العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي والذي نتج عنه:[2]

- انخفاض حجم الدخل القومي للبلدان المستهلكة للبترول ويعني ذلك بانخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- الارتفاع العالمي للأسعار.
- خطر انتشار البطالة حيث أن الصناعة البترولية تقوم بتشغيل نسبة هامة من حجم القوى العاملة.

وعلى النقيض من ذلك استخدم النفط عام 1991 كعقاب ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من خلال منح بيع وتصدير النفط مما الحق أضرارا بالغة بالشعب العراقي من النواحي الاقتصادية والمعيشة الداخلية، وجمد أو شل العلاقات العراقية الخارجية مع العديد من الدول العربية والاجنبية وبناء عليه فان النفط بسلاح متعدد

[1] حمادي نعيمة، "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تميل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008 /2009، ص 29.

[2] يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل"، الطبعة1، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2008، ص 427.

الاستخدامات والأهداف كنعمة ونقمة في آن واحد يمكن أن يؤثر على الدولة المصدرة، والمستوردة على حد سواء ولكن بتبعات آثار مختلفة من حين لآخر، من دولة لأخرى.[1]

4-النفط كسلاح اقتصادي ومصدر للثروة عامة:

يأتي من بيع عشرات ملايين براميل النفط وآلاف الاطنان من مختلف المشتقات النفطية عائدات مالية وفيرة للدولة تتباين من دولة الى اخرى حسب كمية الانتاجأاو شكل المادة المباعة هل هي صلبة أو سائلة أو غازية، وهل هي مادة خام أو مصنعة ويتراوح سعر البرميل النفط في العقد التاسع من القرن الحالي ما بين 15- 18 دولار بينما اقصى سعر له حوالي 150 دولار، ثم انخفض حوالي 30 دولار، ويتراوح الان سعر برميل النفط ما بين 70- 60 دولار بأسعار عام 2009 بالنسبة للدول العربية يشكل النفط مصدر ثروتها الأساسي حيث تعادل صادرات النفط 25% من الناتج القومي للدول العربية الغير نفطية، وحوالي 80% من مجمل المصادرات أما في الدول العربية النفطية فبطبيعة الحال تعتمد أكثر من ذلك على النفط مثل الجزائر.[2]

باعتبار أن البترول منتج وسيط في كل الصناعات والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فهو يسهم في تكوين وزيادة الدخل القومي، وتدور قيمة الاستهلاك المحلي السنوي من المنتجات البترولية حول 4 مليار دولار، والوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي تسهم في بنيان الدخل القومي الاجمالي بهذه القيمة.[3]

5-أهمية النفط كمصدر للتمويل:

كما أنه معروف فان جل الدول المنتجة للمحروقات هي دول عربية صغيرة لكنها غنية بمصادرها الطاقوية وتعد الجزائر وافدة من هذه الدول إذ تحاول إلى حد كبير استغلال هذه الثروات استغلالا أمثلا من أجل تسيير وتمويل اقتصادياتها حيث أن الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية تعتبر مسألة ذات ارتباطا وثيقا بمستقبلها ومصيرها، ففي الدول العربية بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة تعتبر المحروقات مادة استراتيجية وفعالة تساهم بشكل كبير في تمويل اقتصادياتها، فبالرغم من كل هذا فإن هذه الدول لا تزال تفتقر الى تحقيق امكانياتها الاقتصادية خاصة في السعي وارد توفير قدر مقبول من الاعتماد على الذات سواء في الانتاج أو في الخبرة التكنولوجية أو في التمويل، وتكمن أهميته في تنمية اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر في ما يلي:

- توفير العوائد المالية الضرورية لتمويل كل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] هاني عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص ص 173- 175.

[2] هاني عمارة، المرجع سبق ذكره، ص 175.

[3] فريد النجار، "ادارة شركات البترول وبدائل الطاقة"، الطبعة1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 06.

- استخدام النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية في انتشار العديد من الصناعات كصناعة تكرير البترول والبتروكيماويات.
- استخدامها في اشباع الحاجات الاستهلاكية كالنقل، السكن، الأنشطة، التجارية.

المطلب الثاني: ماهية السوق النفطي، خصائصه، أشكاله

تخضع الأسواق النفطية العالمية الى مجموعة من التطورات المهمة في حدوث اختلال كبير في قوى العرض والطلب وهذا راجع إلى أهمية السلعة المتداولة .

الفرع الأول: تعريف السوق النفطي

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط حيث يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، مع مراعاة مجموعة من العوامل الأخرى غير اقتصادية والتي تكون عوامل سياسية، عسكرية مناخية بالإضافة إلى عامل تضارب مصالح المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[1]، أو أنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومتين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة يمكن اعتبار أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغييرا بحيث يصعب رصدها واختفاء أثرها وذلك نظرا للاعتماد العالمي الشديد عليه كونه مصدر نصف الطاقة المستخدمة في العالم.[2]

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص هي:

1- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** من خلال تكتل الدول المنتجة والمستهلكة في شكل منظمات تسعى للدفاع عن مصالحها. بمعنى آخر هناك عدد قليل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب أكبر من السوق النفطية.

[1] سارة حسين، "جغرافية الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 38.
[2] محمد احمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفطي"،الطبعة1، دار الشموع الثقافية، ليبيا، 2003، ص 15.

2- **الاتجاه نحو التكامل الرأسي**: حيث أن عدد الشركات القليل التي تقوم باحتكار السوق يتحكمون في إنتاج البترول ، نقله، تكريره، تسويقية، فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية الاستخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.[1]

3- **سوق التكتل**: (الكارتل، والمنظمات والهيئات) تدل على حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الإتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية الوصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينيات، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية(كمنظمة الاوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل بهدف تحقيق استقرار السوق النفطية العالمية بما يخدم مصلحة الدول اعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.[2]

بالإضافة إلى الخصائص السابقة توجد خصائص أخرى تتمثل في:

- عدم مرونة الطلب في فترة قصيرة الأجل: لأن الصناعات مبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع اسعاره.
- سوق أكثر تنافسية: حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- أنها سوق شفافة: فبسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- أنها سوق غير مستقرة: وهذا لتنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاقتصاد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغييرات العرض والطلب.[3]

[1] قويدر قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف،2009/2008 ص ص 54-56.

[2] Jean Masseran, « l'economie des hydrocarbures », publication de l'institut français du pétrol, 4ème édition, 1991, P. P 3- 28.

[3] Abdellatif benachenchou le prix le development durable en algerie thotm, edition paris france 2005. P 77.

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية

لقد اتسمت السوق النفطية العالمية بسيطرة الدول الصناعية الغربية من خلال الاحتكار المطلق ولكن مع بداية الستينات عمدت الدول العربية المنتجة للنفط لتأميم ثرواتها الأمر الذي ساهم كثيرا في تغيير موازين قوى السوق لفترة معينة.

الفرع الأول: الشركات العالمية

تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها نصيب الأكبر من ناتج الصناعة بمختلف مراحلها ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تملك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل وكذلك احتياطي البترول الخام في العالم باستثناء روسيا وهي:

شركات أمريكية:

- ستاندر أويل نيوجرسي (اكسون حاليا).
- سوكوفي موبيل (موبيل حاليا).
- ستاندر أويل كاليفورنيا (ستيفرون حاليا).
- تكساس (تكساكو).
- حلف.

شركات بريطانية:

- البترول البريطانية
- شل الهولندية البريطانية.

ويمكن التمييز في صناعة النفط بين ثلاث مجموعات من الشركات وذلك وفقا للاستراتيجيات المتبعة لكل مجموعة:

1-الشركات المتعددة الجنسيات MNCS:

هي تلك الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في دولة ما، وتمتلك الكثير من الفروع الخارجية في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن أمثلة هذه الشركات شركة جنرال موتورز، شركة كوكا كولا، شركة فيبس، شركة اكسون ... إلخ.[1]

[1] ميشل . توادور، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسين ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون سنة النشر، ص 852.

2-الشركات العالمية العملاقة:

وهي التي يتركز نشاطها الاستراتيجي على تحقيق أكبر عائد مالي وليس التوسع الذي يكون بحكم حجمها ليست بحاجة ماسة إليه، وإذا كانت لا ترفضه إذا اقترن بالهدف المالي، وتشتمل تلك المجموعة Texaco، chevron، Shell BP، total Exxon mobile.

3-الشركات الاقليمية العالمية:

وتهدف إلى حماية مركزها الاحتكاري في أسواق في المحلية، مع العمل على تنويع مصادرها من الاحتياطات مثل: ENI الإيطالية، Respsol XPEالإسبانية، Stat oïl النرويجية، petro bras البرازيلية وLuke oïl الروسية.

4-الشركات التي يتركز نشاطها في مجال معين:

وفي مجال معين تحقق فيه تفوق على غيرها، وهذه تستخدم استراتيجيات مختلفة من أجل تثبيت أقدامها في وجه العمالقة الكبار ومن أمثلتها:BG, Anadarko, Una col, woodside, marathon, Nexon, apache

الفرع الثاني: منظمة الاوبك

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك خلال الفترة سبتمبر 1960 بمبادرة من خمس دول أساسية منتجة للنفط وهي (السعودية، إيران، الكويت، فنزيلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل من أجل مواجهة شركات النفط الكبرى، تنظيم قطر لهذه المنظمة سنة 1961، ثم اندونيسيا وليبيا سنة 1962، والإمارات في 1967، والجزائر في 1969، ونيجيريا سنة 1971، والإكوادور سنة 1973، والغابون 1975 تمتلك هذه المنظمة حوالي 70% من الاحتياطي العالمي ومقرها في العاصمة النمساوية "فيينا"، تعمل هذه المنظمة على:

- حماية مصالح الدول الأعضاء عن طريق تنظيم المعروض النفطي لضبط الأسعار انخفاضا خاصة وارتفاع من خلال تحديد سقف انتاج لكل دولة عضو من اجمالي انتاج الاوبك.[1]
- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الاعضاء وتحديد أفضل سبل لحماية مصالحها.
- الإهتمام بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها إضافة إلى تأمين الإمدادات ذات الكفاءة والمستقرة ففي النفط للدول المستهلكة.[2]

[1] عية عبد الرحمن، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القرارات السياسية الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 41.

[2] ماجد عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدر للبترول"، بحوث اقتصادية عربية مجلة علمية خطية محمكة، الجمعية العربية الاقتصادية الكويت، العدد 41، 2008، ص 73.

شكل رقم (1– 1): يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

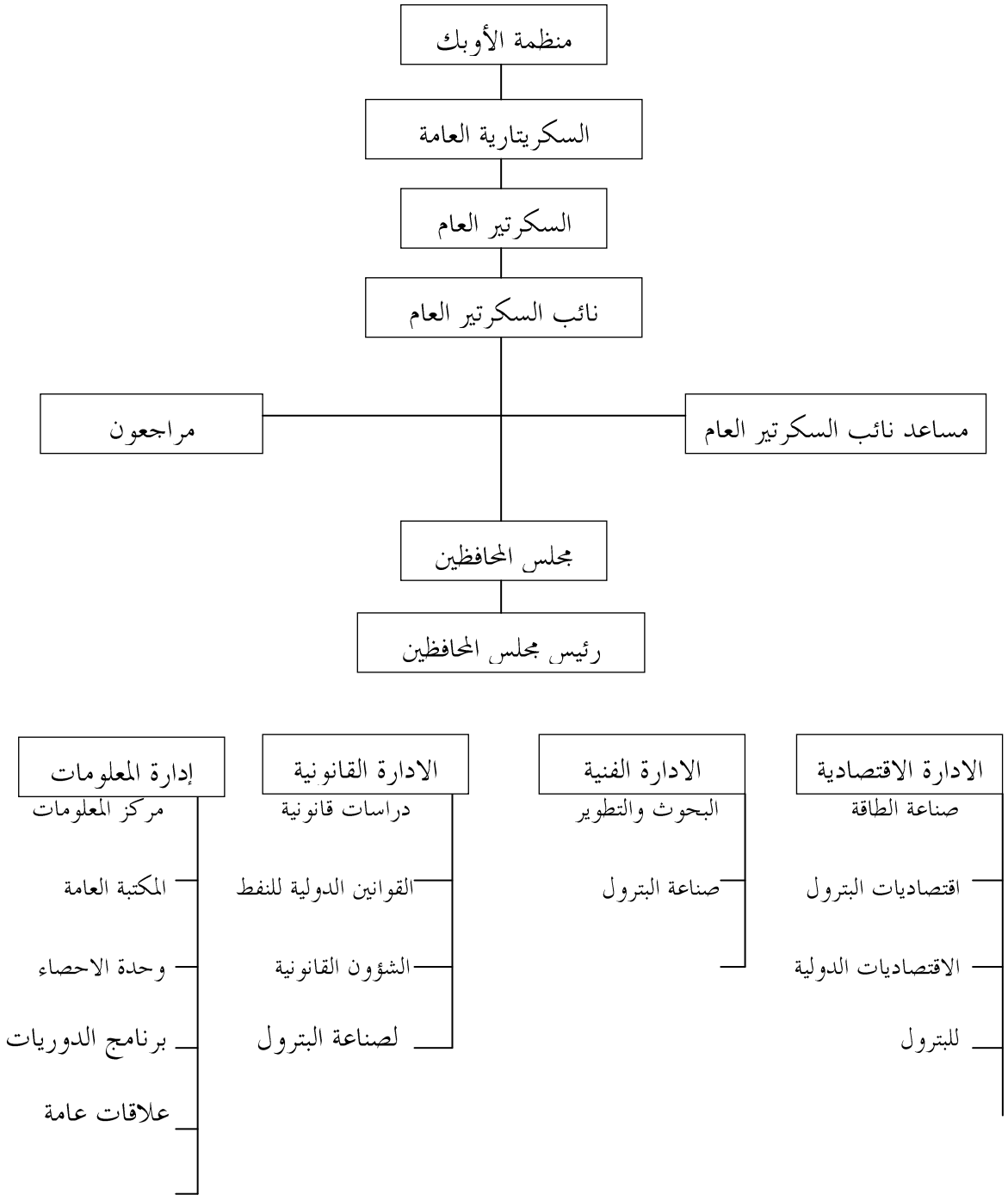

المصدر: فريد المجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، الطبعة1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 210.

الفرع الثالث: منظمة الطاقة الدولية

أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل للسيطرة دول الأوبك على سوق البترول بشكل فعال في الفترة ما بين عام 1970- 1974، وتتكون المنظمة من 21 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبترول، وقد لخص "هنري كسنتجر" وزير خارجية الو.م.أ آنذاك ومهندس إنشاء تلك المنظمة دور المنظمة في أنه تركز في إحداث تغيرات هيكيلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول لمستهلكة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت المنظمة الاستراتيجية الموضوعة ونفذتها بكل دقة.[1]

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- ترشيد استهلاك موارد الطاقة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وكلها تقريبا تتركز في الكفاية لتشغيل التكنولوجيا الحديثة.
- والهدف منها كذلك زيادة المخزون الاستراتيجي للبترول.
- وقد تمكنت هذه المنظمة من تحقيق هدفها إلا وهو اجراء تغييرات هيكلية في السوق العالمية لصالح الدول المستهلكة.[2]

الفرع الرابع: منظمة الأوبك

هي مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تختلف بعض الشيء عن غيرها من المنظمات العربية حيث أن عضويتها مقتصرة على الدول العربية فقط وتتكون من المملكة العربية السعودية، الكويت، ليبيا، العراق، الامارات، البحرين، الجزائر، وقطر، سوريا ومصر.

- بحسب بنود اتفاقياتها هو تعاون الاعضاء في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط.
- تقرير افضل الوسائل للمحافظة على مصالح اعضائه في هذه الصناعة.
- توحيد الجهود لتامين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لتنمية صناعة النفط في الدول الأعضاء.[3]

[1] Hojn micheal greer lalin de l'abondance. Les editions écosociété montréal. France 2013. P P 118. 119.

[2] علي لطفي، " الطاقة والتنمية في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات مصر 2006، ص ص 71- 109.

[3] رضا عبد الجبار الشهري، "الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي "، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص 398.

المبحث الثاني: سعر النفط، محدداته، تطوراته

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيرات أسعار النفط وتقلباتها ولذلك فإن دراستنا أسعار النفط وأساليب تسعيرة ومحدداته بالإضافة إلى أهم تطوراته ضرورة ملحة.

المطلب الأول: تعريف السعر وانواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الإسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه.

الفرع الاول: تعريف سعر النفط

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى الأسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية والسياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه او الاثنين معا.[1]

- ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (مثلا برميل) خلال مدة زمنية معينة.

ويختلف تسعير النفط بشكل أساسي على معايير تسعير باقي السلع والخدمات الأخرى، كما أن هوامش الربح تتميز بالتغيير الشديد خلال الزمن ما أدى إلى انعدام وجود رابط حقيقي بين سعر البترول وتكلفته كونه سلعة استراتيجية.[2]

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي

من أبرز هذه الأنواع ما يلي:

1- **السعر المعلن:** يقصد به أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الو.م.أ من قبل شركة ستاندر أند ويل يمكن القول أن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها النفط كمورد نابض حيوي بل إن الشركات فرضتها لكي يتم اكتساب الربح والضريبية على الأرباح بموجبها.[3]

---

[1] محمد احمد الدوري، المرجع السابق ذكره، ص ص 194- 195.

[2] عية عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] نواف الرومي ، "منظمة الاوبك واسعار النفط الخام "، طبعة1، الدار الجماهيرية للنشر التوزيع والاعلان ، ليبيا، 2000، ص 20.

2- **السعر الحقيقي (الفعلي)**: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة اواخر الخمسينيات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك، الاوابك، او الدول الأجنبية الأخرى.

3- **سعر الإشارة**: هذا النوع من الأسعار ظهر في الستينيات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة واعتمد سعر الإشارة في اجتناب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع العوائد النفطية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق إذ هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

4- **سعر الكلفة الضريبية**: تمثل هذه الأسعار في الواقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي فقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعينة، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية.

إذ أن بيع النفط الخام باقل الأسعار يعني خسارة بطبيعة الحال وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها.[1]

فأصبحت هذه الأسعار تساوي المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الانتاج+ عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة.

[1] محمد احمد الدوري، المرجع سبق ذكره، ص 199.

5- **السعر الآني أو الفوري:** إن الأسعار الآنية ما هي الأسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.[1]

المطلب الثاني: محددات السعر النفطي

يتحدد سعر النفط بالإضافة إلى تكاليف استخراجه ونقله، بعوامل أخرى من أهمها مستوى الطلب عليه ومدى استجابة العرض لتغييرات الطلب الذي بدوره تؤثر فيه عدة عوامل.

الفرع الأول: الطلب على النفط

1-تعريف الطلب على النفط

يعرف الطلب على أنه مقدار الحاجة الانسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية الحاجة الانسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البترين أو الكيروسين او لغرض انتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيمياوية.[2]

ويتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة (محددة) بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض انتاجية أو استهلاكية.[3]

2- محددات الطلب على النفط:

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن ايجازها في النشاطات التالية:

- **متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه للطاقة، بحيث أصبح الاستهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك في مقارنة، أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.
- **يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر:** إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما: بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين

[1] نواف الرومي، المرجع سبق ذكره، ص 20- 24.

[2] محمد احمد الدوري، المرجع سبق ذكره، ص 147.

[3] منذر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 76.

يكون تأثيرهما أكبر لفترة طويلة فقط بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في فترة قصيرة.

- **هيكل الناتج القومي**: إن الدول الصناعية تستهلك اضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج القومي لهذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل انتاج في الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية.
- **المناخ**: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف في مناطق معتدلة المناخ.[1]
- **أسعار الطاقة ذاتها**: وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات البترولية قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الاوربي نحو 70% من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي.[2]
- **أسعار بدائل النفط**: السلع البديلة أو المنافسة هي إحدى عوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي إيجابيا أو سلبيا. إيجابيا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم انقاصها للطلب النفطي أو انكماشه أي استمرار وازدياد نمو الطلب النفطي، أو سلبيا في حالة تكمن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلولها محل السلعة النفطية وبالتالي تخفيض أو انكماش الطلب النفطي، وذلك عن طريق انخفاض أسعار السلع البديلة او كونها مقارنة لسعر السلعة النفطية و السلع البديلة للنفط عديدة ومتنوعة رغم تعددها إلا أنها محدودة في تأثيرها التنافس السلبي على النفط وبالأخص للمدى الزمني والقصير خاصة والمتوسط عامة.[3]

[1] داوود سعد الله، "اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2010/200"، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 18.

[2] علي لطفي، المرجع سبق ذكره، ص 84.

[3] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 155، 156.

الفرع الثاني: عرض النفط

1- **تعريف عرض النفط:** يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة محدودة، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة من البائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو بأسعار مختلفة في زمن محدد.[1]

2- محددات العرض النفطي:

يخضع العرض العالمي للنفط للعديد من العوامل :

- الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.
- الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وليس معنى توافر الإحتياطات النفطية الكبيرة يصبح من السهل زيادة الإنتاج فورا ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.
- سياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيق لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل.[2]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في سعر النفط

يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **الإضرابات السياسية:** وهناك مشاكل سياسية تحدث بين الدول النفطية مثل العلاقة الغير مستقرة مع الو.م.أ وفنزويلا وهي احداث لها دور كبير في الاضطرابات النفطية، لاسيما إذا علمنا أن لفنزويلا ثماني مصافي كبيرة في الولايات المتحدة، والتي تستورد 60% من استهلاكها النفطي علما أن الدول الخمس الرئيسية التي تعتمد عليها أمريكا في وارداتها النفطية هي: المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا، والسعودية، ومن ثم فان أي اضطراب في الدول المنتجة سيؤثر عليها بالتأكيد.

من جهة أخرى تعتبر الولايات المتحدة المستهلك الرئيسي للنفط وبالتالي فإن ما سيحدث في أمريكا فإنه يكون له التأثير الاول والكبير على الأسعار في جميع أنحاء العالم.

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص 311.
[2] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2. **العوامل الجوية:** وتتمثل في الأعاصير والزلازل والفيضانات.. فمثلا ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 70 دولار للبرميل في أمريكا توقعا تبعا لإعصار (كاترينا) كما حدث أضرارا تسببت في توقف جزء كبير من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج والأبراج الحفر في تلك المنطقة، وقد ضاعف من آثار الأزمة أنه لم تكن هناك طاقات بديلة سواء من النفط الخام أو من مصافي النفط علما أن عدد الأعاصير التي ضربت الو.م.أ عام 2005 بلغ رقما قياسيا في تاريخها من شدتها، وتعتبر منطقة شمال شرق الولايات المتحدة مثل نيويورك، فيلاديلفيا، وواشنطن من أكثر المناطق برودة في الشتاء يتحول الاستهلاك الرئيسي من البترين إلى السولار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار غالبا.

3. **المضاربات في الأسواق النفطية:** وهي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة، وهي ظاهرة تنسحب إلى جميع أسواق البورصات العالمية، فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون للسعر الحقيقي بل بالصعود والهبوط للنفط وذلك حتى يستطيعوا مواصلة البيع والشراء.

ويذكر أنه في عقد السبعينيات من القرن الماضي لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، ثم امتدت للثمانينيات إلى هولندا إضافة إلى دول قليلة أخرى، غير أن الظاهرة امتدت لاحقا بأحجام كبيرة، وتم التفاعل بالبراميل الورقية، والشحنات المستقبلية، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط.[1]

4. **المخزون النفطي الامريكي:** وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين، وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار النفط وليس بشكل سنوي كما كان سابقا.

5. **تكلفة النقل:**

6. **شركات النفط العالمية:** من مصلحة شركات النفط أن ترتفع أسعار النفط، وقد ثبت أن جميع شركات النفط العالمية حققت خلال 2005 أرباحا خيالية غير مسبوق في تاريخها، وهذا الأمر ينعكس على دول

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي"، الطبعة 1، بيروت، 2008، ص ص 56- 59.

تلك الشركات لكونها تدفع الضرائب على جزء كبير من أرباحها وبالتالي فإن من مصلحة تلك الشركات أن ترفع أسعار النفط لاسيما كلما حان الوقت لتسعير وتثمين مخزوناتها.[1]

و لم يقتصر التأثير في السعر أو التحكم فيه على السعر الخام فقط وإنما امتد أيضا إلى أسعار المنتجات حيث كانت الشركات تستهدف بطبيعة الحال سيطرتها من خلال السيطرة على الأسعار عند طرفي قناة التوزيع (توريد النفط وبيع المنتجات) بالإضافة إلى سيطرتها على مراحل الصناعة فيما بينها.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي إما متأثرة بصروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973– 1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت ما بين 1.5- 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد السبعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11- 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.[2]

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمة النفطية التي وقعت في هذه الفترة والتي تمثلت في حضر النفط الذي فرضته منظمة الأوبك 1973 على صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول التي ساندت إسرائيل في حربها مع مصر وسوريا أدى ذلك إلى ارتفاع سعر النفط وصل إلى 22 دولار للبرميل[3] إلا أنه أدى إرتفاع الأسعار ما بين عامي 1973- 1974 إلى ازدياد هائل في إيرادات الدول الأعضاء في الأوبك والتي حققت أرباحا غير متوقعة بلغت 22.5 مليار دولار عام 1974.[4]

وفي الوقت ذاته ساهم الهبوط الأخير في سعر صرف الدولار الأمريكي في حدوث المزيد في الإنخفاض في السعر الحقيقي للنفط وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للعائدات النفطية.

[1] صديق محمد عفيي،" تسويق البترول"، طبعة 9، مكتبة عين الشمس جامعة المنوفية، مصر، 2003، ص 249.

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم، "اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) "منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 136.

[3] يوسف الصايغ، "هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة"، الطبعة 1، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 2001، ص 130.

[4] توبي شيللي، "النفط سياسة والفقر والكوكب" ترجمة دينا الملاح شركة العبيكان المملكة العربية السعودية، 2009، ص 53.

وفي عام 1982 لجاءت منظمة الأوبك التي خفضت الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال[1] إلا أن تزايد المعروض النفطي من الدول فارق المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار المنظمة بإنتاج الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و ودفعتها لتخفيض السعر ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983، ثم 27.5 دولار سنة 1985.[2]

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (1986– 2000)

في بداية عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الاشهر الأولى، فوصل سعر البرميل النفط الخام إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[3]

ونشأت هذه الأزمة نتيجة ترشيد الاستهلاك في الدول المتقدمة بشكل حاد[4] وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط في انخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أزمة 1998على اقتصاديات كافة الدول على الدول المنتجة للنفط خاصة حيث انخفض معدل النمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998 وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5دولار للبرميل بسبب انخفاض إنتاج دول الأوبك ودول خارج الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

[1] حسان الخضر، "اسواق النفط العالمية "، سلسلة دورية تعنى بقضايا الدول العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت جسر التنمية العدد 57، نوفمبر 2005، ص 15.

[2] نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 1، دمشق، 2007، ص، ص 89- 90.

[3] صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[4] حسان الخضر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001–2017):

الجدول التالي يوضح أسعار النفط في الفترة ما بين 2000- 2017

جدول رقم (1–1): يوضح أسعار النفط في الفترة ما بين 2000– 2017

السنوات	الأسعار	السنوات	الأسعار
2000	27,6	2009	60,86
2001	24,8	2010	77,38
2002	24,36	2011	107,46
2003	28,1	2012	109,45
2004	36,05	2013	105,87
2005	50,59	2014	96,29
2006	61	2015	49,49
2007	69,04	2016	40,68
2008	94,1	بداية 2017	52,4

Source : the statistics portal, statistics and studies from more than 18,000
Source : http :// www.statista.com/ 262858/ charge – in opec- crude- oil-prices-since- 1960

في مطلع سنة 2001 شهدت اسعار سلة الاوبك انخفاضا في مستوياتها بلغ سعر الاوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض ب 2.8 دولار بسبب احداث 11 ديسمبر 2001 [1] والتي اثرت سلبا على المناخ الاستثماري مع العلم ان اسعار النفط عرفت بعد الاحداث مباشرة ارتفاعا فوريا نتيجة اتساع عمليات المضاربة في ظل المخاوف نقص الامدادات وقد واجهت منظمة الاوبك خلال اجتماعها في 1 جانفي 2002 تراجع السعر بتخفيض 1,5 مليون برميل يوميا فأخذت اسعار سلة خامات الاوبك في الارتفاع تدريجيا لتستقر سنة 2003 عند معدل 28,1 دولار للبرميل.[2]

وفي نهاية أفريل 2003 وافقت منظمة الاوبك على تخفيض انتاجها الفعلي بمعدل 2 مليون برميل يوميا وصولا إلى 25,4 مليون برميل يوميا لإجمالي المنظمة، فارتفعت الاسعار من 28- 29 دولار للبرميل

[1] تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك، العدد 28، سنة 2001.
[2] عية عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 32.

في سبتمبر وإلى 30- 36 دولار للبرميل في نوفمبر وبالتالي فقدت منظمة الأوبك السيطرة على أسعار النفط في 2004.

وفي 31 مارس 2004 صادقت منظمة الأوبك على قرارها السابق بتخفيض الإنتاج بمعدل مليون برميل يوميا، مع ذلك لم تكن إجراءات الأوبك كافية لمنع الأسعار من الإرتفاع فقد استمر سعر النفط بالإرتفاع إلى أن وصل إلى 50,59 دولار للبرميل في سنة 2005 وقد بلغ سعر برميل النفط 75 دولار وذلك في أفريل 2006.[1]

و استمرت الأسعار في التذبذب لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، ويبلغ المعدل السنوي لسلة خامات أوبك ذروته عام 2012 عندما وصل إلى 109,45 دولار للبرميل مسجلا بذلك نسبة ارتفاع بلغت 79,3% مقارنة بمستوياته في عام 2009 وفي النصف الثاني من عام 2014 و عام 2015 تهاوت أسعار النفط بنسبة تزيد عن 50% من جراء قرار الأوبك الذي قرر الإبقاء على الإنتاج دون تخطيط، أدى هذا الإنخفاض في الأسعار إلى جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل في ميزانيتها وتدخل في مرحلة العجز والتي بنتها على أساس سعر مرجعي يفوق 90 دولار ليبلغ معدل سلة خامات أوبك خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 49,49 دولار للبرميل ليصل إلى 40،68 دولار للبرميل عام 2016 مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات.

إن التراجع الحالي في أسعار النفط يتوقع أن يتواصل طيلة عام 2017 نتيجة لوفرة الخام بطريقة متواصلة، وسيشكل احتدام المنافسة بين أعضاء الأوبك. السبب الرئيسي وراء استمرار تخمة المعروض في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والتاريخي للأزمات النفطية

يواجه الاقتصاد الدولي المعاصر أنواعا متعددة ومتباينة من الأزمات التي تختلف في أسباب حدوثها ومستويات حدتها ونتيجة التغيرات السريعة لأسبابها المختلفة إلا أن هذه الأخيرة تتشابه في نقاط معينة الأمر الذي يدفعنا إلى التطرق إلى الأزمات النفطية السابقة ونتائجها على الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.

[1] مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه نستقبل النفط في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر ايام 7- 8 افريل 2008 ص ص 5- 6.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة النفطية:

قبل التطرق إلى تعريف الأزمة النفطية يجب علينا تناول مفهوم الازمة.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

- هي الإنقطاع المفاجئ في مسيرة النظام الاقتصادي بحيث يهدد سلامة هذا النظام ويقوضه: فهي عبارة عن تحول فجائي عن السلوك المعتاد يعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد.
- وهي تأثيرات حادث معين تخطت حدود الحادث المؤثر على النظام ككل وتشكل تهديدا لمستقبل المنظمة وتهدد الخطط الرئيسية التي تقوم عليها.[1]
- وهي أيضا حدث مغاير لما هو مخطط له، قد يكون متوقعا وقد لا يكون أو أنها تعبر عن موقف وحالة التي يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية.[2]

يستخلص من المفاهيم السابقة بأن الأزمة هي عبارة عن موقف حرج ومعقد وحالة عدم توازن تسارع فيه الأحداث وتتلاحق وتختلط فيه الأسباب والنتائج. كما يمكن أن تكون الأزمة كنقطة تحول نحو وضع أفضل باعتبارها فرصة لتحديد نقاط الضعف في النظام المعني وإطلاق القدرات الإبداعية لبناء أسس نظام جديد أقوى.

الفرع الثاني: تعريف الأزمة النفطية

تتمثل هذه الأزمة في الأسعار حيث تعرف الأزمة النفطية السعرية بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية معينة حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض

[1] نادية بلوربي، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص ص 3، 4.

[2] نادية العقون، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص 3.

لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الإحتكارية ، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتقديرات الجيوسياسية.[1]

المطلب الثاني: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973

في أكتوبر 1973 شهد العالم أزمة طاقوية وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:

الفرع الأول: أسباب الأزمة

1-الأسباب السياسية:

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستقلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، نتيجة لحرب أكتوبر 173 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:

- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.
- إعطاء قيمة فعلية للبترول.
- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.
- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.
- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الاسعار من 2,9 دولار للبرميل إلى 11,6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[2]

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] Mourice durousset, »le marché du pétrol », édition ellipses, 1999, P 47.

2-الأسباب الاقتصادية:

هناك عدة أسباب أدت لحدوث الأزمة أهمها:[1]

- **انخفاض قيمة الدولار:** شهد الدولار الأمريكي انخفاض سنة 1971 بـــ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر هذا الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقة للنفط.
- **المنافسة العالمية للطاقة:** إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة لتقلص التوينات النفطية فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدولة المنتجة.
- **تضاعف قوة الأوبك:** مع بداية السبعينيات أجمع عدد أعضاء أوبك 13 دولة: 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـــ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

الفرع الثاني: نتائج الأزمة

لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار من خلال:

1-**التخفيض من استهلاك الطاقة:** سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيض تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن سنة 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

2-**تكوين مخزون استراتيجي:** بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما لحماية نفسها من الضغوط.

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية أطروحة دكتوراه لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص 14، 16.

3-تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط وخاصة الفحم وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر فقد ارتفعت الواردات الأوربية من الفحم من 28 مليون سنة 1973 إلى 46 مليون طن سنة 1975.

4-تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

- ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك وتمكنت هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية الثانية سنة 1979

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة المواقف وتصحيح الأسعار فيها يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[1].

إن هذه الأزمة النفطية الثانية كانت نتيجة أسباب وتحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط.

الفرع الأول: أسباب الازمة

أهم هذه الأسباب ما يلي:[2]

1-الأسباب السياسية:

أدت الأحداث بين العراق وإيران إلى دورة أخرى من الارتفاع في أسعار البترول في عام 1979-1980 فمع قيام الثورة الإيرانية نتج عجز في الإنتاج العالمي بمقدار 2,5 مليون برميل يوميا فارتفعت الأسعار إلى مستويات تجاوزت 20 دولار للبرميل، ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[2] طالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط "دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف الجزائر، 2008- 2009، ص ص 24، 25.

البترول العراقي بمقدار 2,7 مليون برميل يوميا، وإنتاج إيران بـــ 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرميل.

2-الأسباب الاقتصادية: نذكر منها

تواصل تدهور قيمة الدولار: لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 أو الثاني في فيفري 1973 وكذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بريتن وودز Bretton Woods ففي 15 جانفي 1975 تم إلغاء نظام بريتن وودز من طرف وزارة المالية لأعضاء صندوق النقد الدولي، وهذا الأمر ساهم في ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي كالفرنك الفرنسي، الين الياباني، المارك الألماني، وقد انخفضت القيمة الحقيقية للدولار إلى أدنى حد وذلك أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط فأجبرت الدول الأعضاء في (OPEC) على رفع أسعار النفط مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار.

الفرع الثاني: نتائج الأزمة النفطية الثانية

نذكر أهم النتائج والمتمثلة في النقاط التالية:

1-تضاعف عائدات الدول النفطية من تصدير النفط، وهذا أدى إلى تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها.

2-كان لتزايد العائدات النفطية الدور الأكبر في زيادة إيرادات الموازنات الحكومية فقد حققت الموازنات الحكومية للدول العربية فائضا كليا بلغ 46,8 مليار دولار عام 1980، كما شهدت الدول العربية النفطية نموا انفجاريا في الانفاق على الواردات السلعية والخدمية التي ارتفعت قيمتها حوالي 3مليارات دولار عام 1970 إلى 87،9 مليار دولار عام 1982.

3-تمكنت بعض دول الأوبك من تحسين مستوى معيشة السكان والتخفيف من البطالة والفقر.

4-خلق علاقات تجارية بين الدول النفطية والدول المستهلكة حيث كانت الدول النفطية تحاول القيام بعمليات البناء التحتي باستخدام النصائح والخدمات التكنولوجية من الدول الصناعية، وقد ارتفعت أسعار المبادلات البترول مقابل السلع والخدمات إلى 50% وهذا أدى إلى تطوير الاستثمارات بين الدول المستهلكة والدول النفطية.

5-انخفاض حصة انتاج منظمة الأوبك من الانتاج العالمي إلى 39% سنة 1981 بعدما كانت 43,8% سنة 1980 و 55,09% سنة 1975.

6–تطور السوق الفورية (الآنية) حيث اهتمت أغلبية الشركات النفطية و بعض الدول بهذا السوق بدلا من العقود طويلة الأجل وهذا من أجل الإسراع في استثماراتها.

7–تحول توزيع الربح النفطي لصالح الدول المنتجة حيث بلغ 64% من الربح الصافي سنة 1980 بينما بلغ نصيب الدول المستهلكة 36%.

المطلب الرابع: الأزمة النفطية لسنة 1986

تعتبر أزمة 1986 أول أزمة نفطية تنخفض فيها أسعار النفط وتتأثر فيها مصالح الدول المنتجة لذلك سميت بالأزمة النفطية المعاكسة، وبلغت أوجها في جويلية 1986 حين انخفضت أسعار النفط العربي الحقيقي إلى 8,63 مليون دولار للبرميل كما أن تركم التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية منذ أزمة 1973 كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 والتي نوردها فيما يلي:

الفرع الأول: أسباب أزمة 1986

يمكن أن نلخصها فيما يلي بناء على الظروف التي عمت السوق النفطية قبل هذه الأزمة:[1]

1–عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق العالمية للنفط، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالمية مثل فترويلا، إندونيسيا، نيجيريا، الجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية، ودول أعضاء اخرى مثل: الإمارات العربية المتحدة، وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة.

2–عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينيات..

3–الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج الأوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج وبريطانيا مما جعل دول الأوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها.

4–المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الانتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت تلك النسبة إلى 60% ورغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى

[1] حمادي نعيمة، "تقليل أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008"، مرجع سبق ذكره، ص ص 81، 82.

تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الانتاج.

5-انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4% سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق النفط بحوالي 10 مليون برميل يوميا.

6-توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل للبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

7-الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول من خارج الأوبك كبريطانيا والنرويج والمكسيك، بزيادة انتاجها وتخفيض سعر نفطها من خلال عقدها لاتفاقيات NEFBACK التي تعتمد في تسعير النفط الخام على سعر المشتقات النفطية من برميل النفط الخام المباع في السوق الحرة بعد طرح تكلفة الشحن والتفريغ، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986.

الفرع الثاني: نتائج الأزمة النفطية لسنة 1986

كان من أبرز النتائج انهيار أسعار النفط ما يلي:[1]

1-نتائج الأزمة على الدول النفطية لمنظمة الأوبك:

أدى انهيار أسعار النفط إلى تراجع كبير في إيرادات دول منظمة الأوبك لتصل إلى 54,8 مليار دولار سنة 1986 وبما يعادل 41% من إيرادات سنة 1985 مقابل إيرادات بلغت سنة 1980 حوالي 2012 مليار دولار.

ورغم التحسن النسبي في أسعار النفط عامي 1987 و1988، لم تزد الإيرادات النفطية لتلك الدول عن 66,35 مليار دولار عام 1989.

ولقد أثر ذلك على الميزان التجاري السلعي، حيث تحول الفائض البالغ 127,7 مليار دولار عام 1980 إلى عجز بلغت قيمته حوالي 5 مليارات دولار عام 1987، واضطرت فيما بعد بعض دول المنظمة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز (العراق و الجزائر) فيما لجأ معظم دول المنظمة إلى الاقتراض المحلي من خلال أذونات

[1] جامع عبد الله، "أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012/2011، ص ص 99 100.

وسندات الخزينة، هذه الإجراءات أدت إلى أزمات اقتصادية داخلية خانقة نتج عنها وجود استقرار سياسي وارتفاع في المديونية الخارجية.

2-نتائج الأزمة على الشركات النفطية العالمية:[1]

لقد أدت أزمة 1986 إلى انهيار واضمحلال الشركات النفطية الصغيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة والخسائر المحققة فانخفضت الإستثمارات في مجال الصناعة النفطية، فبعد الانهيارات الكبيرة في أسعار النفط في 1986 تراجعت هوامش ربح الشركات البترولية من 18,4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار سنة 1986، فهذا التراجع في المدخلات رافقه تخفيضات في نفقات الإكتشاف لسنتي 1986 و1987، حيث أنفقت الشركات حوالي 5مليار دولار سنة 1985.

هذا الوضع جعل أصحاب القرار في القطاع النفطي يراجعون استراتيجياتهم خاصة في ظل الضغط على الموازنات وتقليص عدد الموظفين، فمثلا على الرغم من تسجيل أكسون Exon لزيادة قدرتها 29% من أرباحها للفصل الأول من سنة 1986 فقد أعلنت عن طرد 28% من موظفيها في العالم بأسره وليس في الولايات المتحدة الأمريكية فبعد عام 1986 قامت الشركات البترولية بتغيير استراتيجياتها، فحدثت عمليات اندماج بين الشركات النفطية خاصة الأمريكية فيما بينها، وبالنظر إلى التأثير الذي أصاب الدول المنتجة أدى بهذه الأخير التي فتح المجال بينها وبين هذه الشركات التي أصبحت تتهافت على هذه الدول المنتجة خاصة التي تتميز نفطها بتكلفة استخراج منخفضة، فساعد ذلك الشركات الكبرى الى مضاعفة ارباحها فظهرت كقوى عظمى في مجال النفط.

[1] العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970- 2006)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص ص 21، 22.

خلاصة الفصل:

تتميز السوق النفطية بعد الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها ولعل هذا ما نلاحظه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم,

وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية، فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري وإعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية وانهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

وسوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمات العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط فتهاوت أسعار البترول يعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر.

ولعل تجارة النفط في السوق العالمي ستظل تتسم بالتغير وصعوبة التحكم في أطراف معادلتها لكونها تعرف العديد من العوامل المتحكمة فيها والتي تعدت الجانب الاقتصادي ليشكل العامل السياسي والاستراتيجي أهم متغير يتحكم في هذه السوق في آفاقها.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في مجموع السياسات المكونة للسياسات الاقتصادية باعتبارها من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيق لأهداف المجتمع، وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة ومتفاوتة الأثر والأهداف وعلى هذا الأساس ستتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة وهي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بكل من السياسة النقدية والاقتصادية.

المبحث الاول: ماهية السياسة المالية

ان انتقال مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة اعطى ابعادا جديدة للسياسات المالية تبلورت في شكل افكار ونظريات تستدعي تدخلا اكبر للدولة لتنظيم شؤون المجتمع، ليصبح بذلك مفهوم ومضمون السياسة المالية مرتبطا بموضوعها، ويختص بتوجيه المتغيرات المالية لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الرامية الى تحقيق التوازنات الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها

الفرع الاول: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية يمكن نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريفها بانها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة.

او يمكن تعريفها بانها الاجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول الى غاية معينة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او غيرها.[1]

هي: "مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات ان تطبقها في تحديد النفقات العامة وتامين الموارد لتلبية هذه النفقات مع توزيع اعباء على المواطنين.[2]

كذلك: "هي السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والادارية وما يتبع هذا النشاط من اثار بالنسبة لمختلف القطاعات في الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة، وكذا تكييف نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق اهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية واتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات.[3]

---

[1] اسلام عبد الكريم آل سميسم،" السياسة المالية في تاريخ الاقتصاد الاسلامي "، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الاردن2011، ص 32.

[2] محرزي محمد عباس،" اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011 ، ص 28.

[3] هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، الطبعة1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر، 2007، ص 6.

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق العام والايرادات العامة ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

كما يعرفها كل من ML herchtel et A. Euzely على انها تعبير الخيارات الخاصة بمركز قرار عام والتي تسعى للوصول الى اهداف اقتصادية واجتماعية بشكل يقتضي القيام بإنفاق عام وتحصيل ايرادات عامة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة المالية بانها مجموع الاجراءات والتوجهات المستخدمة من طرف الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على نشاط الاقتصادي للدولة وتحقيق الاهداف المرسومة خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: محددات صياغة السياسة المالية

يتطلب بناء سياسة مالية توفر مجموعة من المحددات هي: [3]

- وجود جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية.
- الاستفادة من التطور والتقدم العلمي واستخدامه في عمل المؤسسات العامة.
- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز اداري كفء، والمقصود بالوعي الضريبي عدم اخفاء المكلف دخله او البعض منه وعدم اتباع اساليب التهرب الضريبي على وجود جهاز اداري كفء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.
- توفر سوق مالي من شأنه ان يرفع من فعالية السياسات المالية والنقدية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية الى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الاوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات في أربعة اهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] عوف محمود الكفراوي،" السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي "، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر ، 1997، ص 144.

[2] Herchtel. M.L et Euzely. La finance publique dunord, paris, France. 1998. P 139.

[3] موسى بوشنب، اشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2000، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009، ص 29.

الفرع الاول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

والمقصود بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير مصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار[1]، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها وهما:

1- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وهو لا يعني بالضرورة الوصول إلى بمعدل البطالة الى الصفر، وانما يتطلب اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الأغرض الوظيفية المنتجة للأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن فرص عمل عند معدلات الاجور السائدة.

2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أي عدم وجود اتجاه ملحوظ أو جاء في تحركات قصيرة الاجل في الاسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار، ويظهر دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها جليا وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الاسعار وكذا مستوى الدخل الوطني فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على الاستقرار هذا المستوى المرغوب من التقلبات التي قد يتعرض لها.[2]

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملة التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

فعملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار، وهذا يتعين على القائمين اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الاهداف المطلوبة.

وبما أن السياسة المالية تتعلق بقرارات واجراءات الدولة اتجاه ايراداتها ونفقاتها، فلا شك أنها تؤثر على المناخ الاستثماري، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما

[1] فوزي عطوي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 311.

[2] لطفي بوناب، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990- 2006)" رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2011/2010، ص ص 22، 23.

يمكن للدولة عن طريق الضرائب ومن خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.[1]

الفرع الثالث: تحقيق العمالة الكاملة

يعتبر التوظيف الكامل للعمالة البشرية وكافة الموارد الانتاجية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البنية المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من أجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى إن زيادة الانفاق العام عن الايراد العام يهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوى شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع في مستوى العمالة.[2]

الفرع الرابع: تحقيق وتوزيع الدخل الوطني

يقصد بإعادة توزيع الدخل ادخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت بين فئات المجتمع، ومن هنا تستهدف السياسة المالية تقليل التفاوت.

ويعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعا لما في العمل من تقريب طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبشكل عام إن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنتظم في مجموعات ثلاثة هي:[3]

1- **تكييف نمط ملكية الموارد:** وذلك بفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الشركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء، إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع انتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العامة أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 76.

[2] عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص 55.

[3] لطفي بوناب، مرجع سبق ذكره، ص 27، 28.

2- **تحديد نمط ائتمان الموارد والمنتجات:** فقد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ائتمان الموارد والمنتجات بقصد تكييف توزيع الدخول الشخصية وذلك بأن تحدد حد أدنى للأجور أو بأن ترفع أثمان السلع الترفيهية، أو بأن تدعم السلع الضرورية لمحدودي الدخل، أو منح اعانات لبعض فروع النشاط الانتاجي المتصل بالاستهلاك الشعبي، كل هذه السياسات من شانها أن تعمل على تضييق الهوة بين الدخول (الاغنياء والفقراء).

3- **التكييف المباشر لحجم الدخل:** قد تقوم الدول بتعديل الدخول الشخصية بصرف النظر عن ملكية الموارد وأثمانها وذلك عن طريق الضرائب على الدخول الشخصية أو بغلق قوى شرائية من جهة والانفاق العام من جهة اخرى.

وخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الايرادي والانفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للانفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم ادوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في:

الفرع الأول: حالة الكساد الاقتصادي

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطِ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية[1]، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:[2]

- زيادة مستوى الانفاق العام: والمتمثل أساسا في مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن انفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل الفراد، وبالتالي تؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة انتاجها، ومنه الاحتياج إلى

[1] واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد،" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 5، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2002 ص 327.

[2] الاشقر أحمد، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 189.

أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام، أو اعطاء اعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي يؤدي الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ويبين الشكل التالي كيفية السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني والمنحنى الموالي:

الشكل رقم(2-1): يوضح السياسة المالية التوسعية

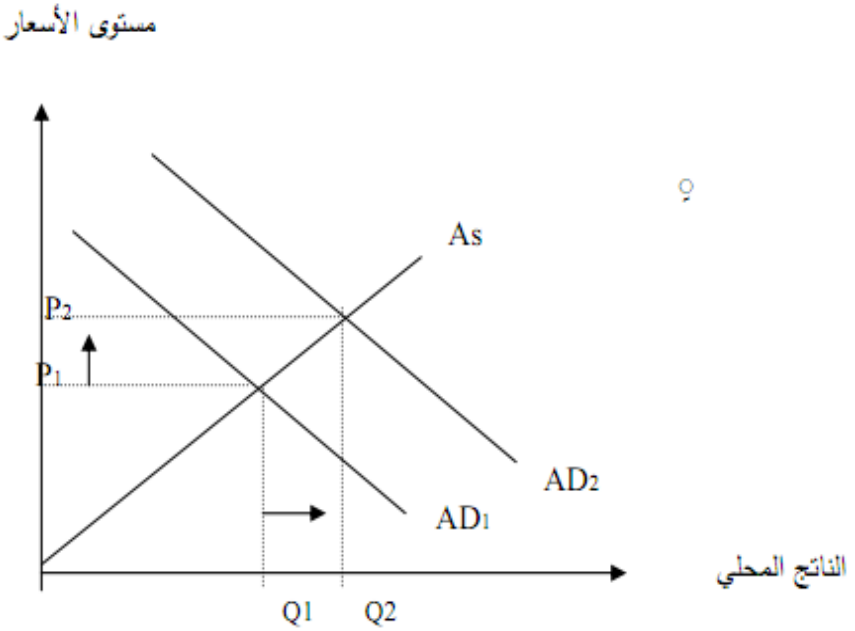

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

حيث أن: AS: العرض الكلي.

AD1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة التوسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد اتباع السياسة التوسعية.

الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

1. **تخفيض مستوى الانفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
2. **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
3. **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.[1]

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم(2-2): يوضح السياسة المالية الانكماشية

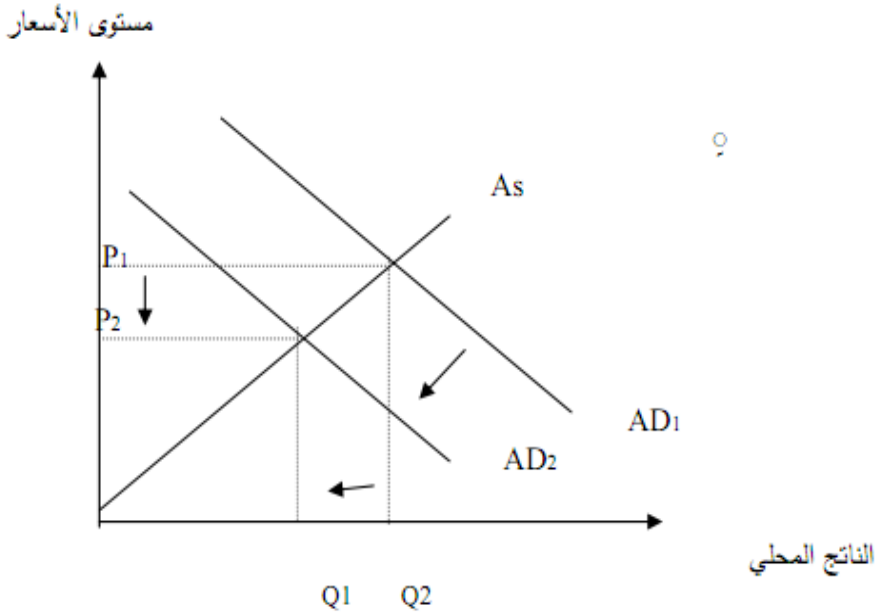

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبوالزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[1] أريا الله محمد،" السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص 6،7.

يوضح الشكل رقم (2-2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الانفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الاسعار من P1 إلى P2، وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الانفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكن حكيمة أو رشيدة وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الهداف المرجوة، وتستخدم لذلك أدوات متعددة.

المطلب الأول: النفقات العامة

مع التطور الحديث للدولة بحيث أصبحت متدخلة وبشكل كبير في النشاط الاقتصادي تطورت على اثرها النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت انواعها وسماتها وأصبحت اداة رئيسية من ادوات السياسة المالية.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

ومنه نستنتج ان للنفقة العامة ثلاثة أركان رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بواجباتها في الانفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والاعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.[2]

2- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة للدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات

[1] سوزي عدلي ناشد،" الوجيز في المالية العامة"، الطبعة 1 ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ، 2000، ص 27.

[2] سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، الطبعة 1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 27.

العامة ذات الشخصية المعنوية والولايات في الدول الاتحادية، أو قد تكون اشخاصا عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدولة الموحدة.[1]

وعلى هذا فإن النفقات العامة التي ينفضها أشخاص خاصة حتى إذا كانت للمنفعة العامة تعتبر خاصة ومن ثم تعتبر من الانفاق الخاص.

ولهذا فإن النفقات العامة هي التي نفقتها الدولة للمنفعة العامة وفقط.

3-النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة: يعتبر توفر الشرطين السابقين ضروريا لتحديد النفقة العامة، ولكن هذا غير كاف لذا لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بأنها نفقة عامة وهو هدف للصالح العام، حيث تقوم الدولة بالانفاق لتوفير السلع والخدمات والاعانات بهدف تحقيق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع وعليه لا يعتبر الانفاق النقدي للدولة انفاقا عاما إذا كان يستهدف اشباع حاجة فردية، وتحقيق النفع الشخصي لفرد ما، وتبرير ذلك أن الاشخاص متساوون أمام الضرائب وعليه يجب ان يحقق الانفاق العام منفعة عامة ينتفع منها جميع الأشخاص وليس شخص أو بعض الأشخاص.[2]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات

تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).
- حسب التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

1-النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

- **النفقات الحقيقية:** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الادارات واجهزة الدولة.
- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى اخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الانتاج الوطني بل تؤدي إلى اعادة توزيعه أي ان هذا النوع من النفقات من

[1] سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، الطبعة1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008 ، ص 27.

[2] علي خليل سليمان اللوري، "المالية العامة"، الطبعة 1 ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013 ، ص ص 90، 91.

شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى أي تهدف إلى احداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني للإعانات.

وتقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة انواع:

أ- اقتصادية: مثل الاعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ت- مالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.[1]

2-النفقات العادية والنفقات غير العادية

- **النفقات العادية:** يقصد بالنفقات العادية تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي من خلال كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.

والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

- **النفقات غير العادية:** فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل: نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية.[2]

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

تقسم النفقات العامة على هذا الأساس إلى:

- النفقات الادارية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن نفقات الادارة العامة، الدفاع، الامن والعدالة.
- النفقات الاجتماعية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بأغراض اجتماعية للأفراد ومن اهمها نفقات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

---

[1] مسعود رواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- "2004، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 164، 165.

[2] طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص ص 25، 26.

- النفقات الاقتصادية للدولة: وهي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الاساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء....[1]

ولتسهيل عملية تقسيم النفقات ويمكن تقسيم الانفاق العام إلى نوعية رئيسيين هما: الانفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية بحيث تندرج كل نوع من النوعين أنواع أخرى فرعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): يوضح تقسيم النفقات العامة

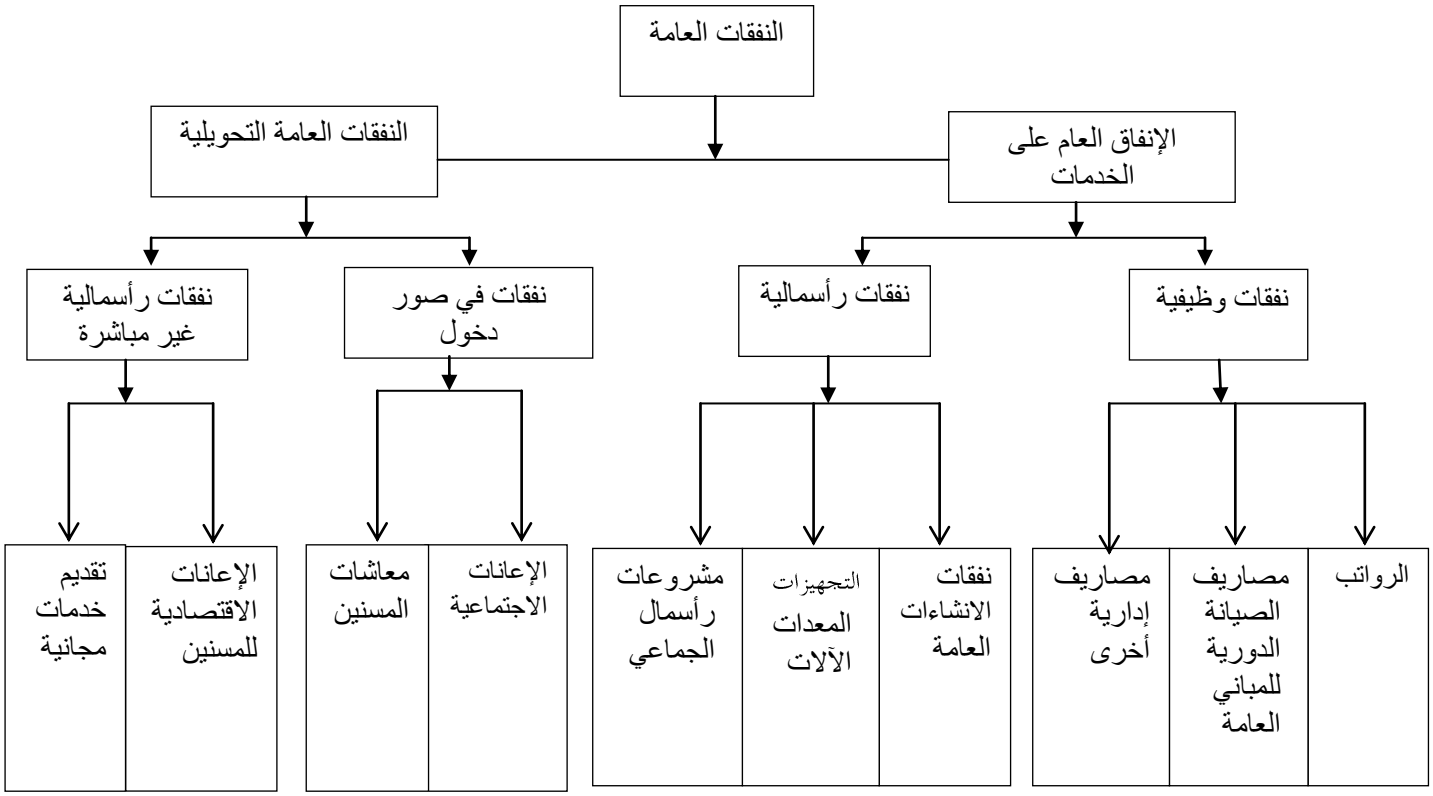

المصدر: محمد عفرو أحمد فريد، الاقتصاد المالي والموضحي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسات الجامعة الاسكندرية، 1999، ص ص 57. 58.

المطلب الثاني: الايرادات العامة

حتى تتمكن الدولة بوظائفها يقتضي عليها البحث عن مختلف الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وإبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

[1] السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 78، 79.

الفرع الأول: تعريف الايرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1] أو: "هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد (تغطية) نفقاتها العامة".

وتعرف كذلك على أنها هي "المبالغ المالية التي تحصلها الدولة لتغطية الانفاق العام من خلال التعاريف نستخلص خصائص الايرادات العامة هي:[2]

- **المورد المالي**: بمعنى تحصيل النقود دون غيرها.
- **الهيئة العامة**: الدولة كشخصية معنوية عامة المخولة قانونا بتحصيل الايراد.
- **الهدف**: تغطية النفقات العامة.

الفرع الثاني: أنواع الايرادات العامة

يمكن التمييز بين مختلف الايرادات العامة من حيث عنصر الاجبار في الحصول عليها ومنه فإن الايرادات العامة لا تخرج عن كونها اقتصادية أو سياسية أو ائتمانية.

1- **الإيرادات الاقتصادية**: تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الايرادات:

الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها.

- يطلق لفظ الدومين على أملاك الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة وينقسم الدومين الى:

- **الدومين العام**: يضم كل ما تملكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة، مثل الطرق، المطارات، الموانئ، والحدائق العامة... إلخ ومن مميزات الدومين العام ما يلي:

- لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة.
- لا يجوز تملكه بالتقادم.
- ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري.

[1] سوري عدلي: ناشد المالية العامة، مرجع شبق ذكره، ص 85.

[2] أبو منصف: مدخل لتنظيم الاداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، ص 105.

- الغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وهذا لا يمنع من تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق والمطارات... إلخ.
- هذا المقابل أو العائد يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذه المرافق.

- **الدومين الخاص:** يقصد به كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي لا تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة ويدر الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة.
- **الدومين الزراعي:** يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات، ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية فهي إما الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي.
- **الدومين المالي:** هي تلك الايرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية) هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تقدمها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف اموالها في البنوك.

الثمن العام: يمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثلا خدمات البريد، الكهرباء، المياه... إلخ، ويدفع الثمن العام اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

كما أن هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، ففي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الفراد بل تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في ان الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل للمنفعة العامة عكس القطاع الخاص.[1]

2- الإيرادات السيادية

تتمثل الإيرادات السيادية في الايرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في:

[1] إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص ص 120، 124.

- **الضرائب:** تعددت واختلفت التعريفات للضريبة إلا أنها تشترك وتتفق في الخصائص العامة للضريبة، ويمكن تعريفها على أنها: "اقتطاع نقدي تفرضه السلطات على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة في تحقيق أهداف الدولة المختلفة.[1]

الضريبة هي فريضة إلزامية وليست اختيارية تحصل من طرف الأشخاص كل بقدر مقدرته على الدفع وليس بقدر استفادته من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لشعبها بفرض تغطية النفقات العامة.[2]

وهناك عدة خصائص تتميز بها الضريبة هي كالآتي:

- **الضريبة إلتزام نقدي:** خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب الصينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.
- **الضريبة فريضة جبرية:** إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها بل أن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد هو السلطات المختصة في ذلك.
- **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلقى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي يقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.
- **الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** إن الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية.
- **تفرض الضريبة دون مقابل:** إن المكلف بدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته في الجماعة السياسية وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل بالعكس من ذلك فإنه يفيد بصفته واحدا من الجماعة من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة.[3]

- **الرسوم:** يعرف الرسم بأنه مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من بعض الأفراد مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة كما هو الأمر بالنسبة إلى رسوم البرية، الرسوم القضائية، ورسوم التعليم وما إليها.

---

[1] سعاد سالكي، "دور السياسة الملية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 22.

[2] حبابة عبد الله،" أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 132، 133.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، الطبعة2، دار وائل للنشر عمان ، الأردن، 2005، ص ص 146،147.

من هذا التعريف نستخلص خصائص الرسم وهي:[1]

- **الصفة النقدية:** مع التطورات الحديثة لمالية الدولة أصبحت الدولة تتخذ نفقاتها وإيراداتها بصفة نقدية أي أن الرسم يدفع نقدا.
- **الصفة الالزامية للرسم:** إن الفرد لا يؤدي الرسوم إلا في حصوله على الخدمة الخاصة أو النفع الخاص من الدولة، لما كان هذا الفرد حرا في طلب الخدمة أو عدم طلبها ففي حالة طلبها وجب عليه دفع الرسم مقابل انتفاعه بها.
- **المنفعة الخاصة للرسم:** وهذه المنفعة تجسد المقابل الذي يحصل عليه الفرد لقاء الرسم الذي يدفعه.

ومن خلال تعريف الضريبة والرسم نجد أن هناك فرقا بينهما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الشكل (2،1)

الجدول رقم (02): مقارنة بين الرسم والضريبة

الضريبة	الرسم
- مبلغ نقدي	- مبلغ نقدي
- صفة إلزامية	- صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى الإلزام.
- دون مقابل	- مقابل نفع خاص.
- عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة)	- خاصة بصفة معينة (الطالبون للخدمة)
- تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة	- يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم

المصدر: سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 26.

3- **الإيرادات الائتمانية (القروض):** يقصد بالقروض أنه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الأشخاص أو المؤسسات المالية أو مصرفية المحلية والأجنبية، بموجب عقد تتعهد فيه الدولة بسداد القرض وأنواعها وفوائدها المستحقة ووفق لشروط العقد.[2]

المطلب الثالث: الموازنة العامة

[1] فوزي عطوي، "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 121، 124.

[2] علي خليل وسليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية للسياسة المالية، ومن هذا المدخل يمكن تناول الميزانية العامة للدولة من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

يمكن تعريف الموازنة العامة على انها: تقدير مفصل، ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية عادة ما تكون سنة.[1]

تعرف الميزانية أنها وثيقة تحتوي على بيان تعدادي مقارن للنفقات وإيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالية للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ومن خلال التعاريف يمكن تلخيص خصائص الموازنة كالآتي:[3]

1- **الصفة التقديرية للموازنة:** فالموازنة صك تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها وهي تعد لمدة آنية، لسنة مقبلة، ولا يمكن عند تهيئة مشروع الموازنة في أواسط السنة السابقة لها معرفة النفقات التي ستخصص والواردات التي ستجبى بالضبط خلال المدة المذكورة.

2- **الاعتماد أو الاجازة:** لا قيمة مطلقة للموازنة بدون الاجارة التي تصدر عن السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وهذه الإجازة هي أعظم خواص الموازنة شأنا، وهي التي تميز الموازنة العامة عن الموازنة الخاصة.

والإجازة في الموازنة العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الموازنة وتنفذها، ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وجباية الارادات المذكورة في الموازنة.

3- **الصفة التشريعية للموازنة:** تتألف الموازنة من قانون الموازنة ومن جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به، ففي القانون تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية وإذن من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بالإنفاق

[1] محمد حلمي الطوابي، "أثر السياسات المالية والشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007 ص 18.

[2] خبابة عبد الله، المرجع سبق ذكره، ص 255.

[3] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة الموازنة، الضرائب والرسوم، دراسة مقارنة "، الطبعة1، دار خلود للصحابة والطباعة والنشر والتوزيع لبنان، 1995، ص ص 38، 41.

ضمن حدود النفقات المقدرة، وبجباية الضرائب وفقا لقوانين وينتهي هذا الإذن بانتهاء السنة المالية، وفي الجداول تفصيل الإيرادات المقدرة والاعتمادات المرصدة للنفقات.

الفرع الثاني: أهمية الموازنة

تظهر اهمية الموازنة العامة خاصة من الناحيتين السياسية والاقتصادية:

1- **من الناحية السياسية:** تحتل الموازنة العامة للدولة مكانا هاما إذ تعد أداة الدولة لتنفيذ سياسة معينة، عن طريق التقدير المقدم للإنفاق العام والإيراد العام تنظم الدولة كل نشاط الهيئات العامة، فهذه الأخيرة لا تستطيع العمل دون انفاق ولا إنفاق دون إيراد، وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على نشاطات الدولة عن طريق عرض وتحليل البنود المختلفة للميزانية.

هذه الأهمية السياسية للدولة تتضح في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن تحضير الميزانية وتنفيذها يكونان دائما من سلطة من له السيطرة الفعلية في المجتمع فالميزانية تعبر على هذا النمو في المجال الاقتصادي والمالي عن الأهداف السياسية المراد تحقيقها.[1]

2- **من الناحية الاقتصادية:** تعكس الموازنة العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إذا تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، حيث لم تعد الموازنة أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الانتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته، فالموازنة العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الموازنة العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش بحيث يتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية.

الفرع الثالث: قواعد الموازنة العامة

تستند على خمس قواعد عند تحضير الميزانية وتتمثل فيما يلي :

1- **قاعدة السنوية:** تقتضي أن تكون المدة التي تعمل بها الموازنة العامة سنة، وأن تكون موافقة المجلس التشريعي عليها سنويا حتى يتسنى لممتلكي الشعب الاطلاع على الخطة التي سوف تنتهجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذها.[1]

[1] محمد الدو يدار،" مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص 327.

2- **قاعدة الوحدة:** يقصد بها أن ترد انفاقات الدولة ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والهيئات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري.[2]

3- **قاعدة العمومية أوالشمول:** ويقصد بها وجوب احتواء موازنة الدولة على جميع الإيرادات، مهما كانت أنواعها ومصادرها وعلى جميع النفقات مهمها كانت أشكالها ومتصرفاتها.[3]

4- **قاعدة عدم التخصيص:** أي عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين وذلك بتوجيه كل الإيرادات العامة لمقابلة جميع النفقات العامة دون تخصيص.[4]

5- **قاعدة توازن الميزانية:** يقصد بها أن تتساوى الإيرادات مع جملة النفقات العامة.[5]

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى

لقد كانت السياسة المالية والنقدية تندرجان تحت غطاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فإن لكل منهما مجال تأثير مختلف عن الآخر، فمجال تأثير السياسة النقدية يتجلى في السوق النقدي، أمام تأثير السياسة المالية في ظهر في سوق الانتاج (السلع والخدمات)، بالرغم من هذا التباين فإن هناك علاقة تبادل وتعاون تظهر من خلال اعتماد كل سياسة على الأخرى في سبيل تحقيق أهدافهما بصفة خاصة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة.

المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

قبل توضيح العلاقة بين السياستين يجب التطرق إلى السياسة النقدية والتي هي: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف)، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[6]

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 379.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[3] فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 330.

[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 244.

[6] علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، الطبعة1، دار المذهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 452.

كذلك يقصد بالسياسة النقدية مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض من النقود والذي يتمثل في رصيد الودائع الجارية والودائع لأجل لدى البنوك التجارية إضافة إلى النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور.[1]

ويقصد بالعلاقة بين السياسة النقدية والمالية أن تصبح السلطتان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة أن تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها، وتختلط طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى ففي بعض الدول يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة ليصبح بذلك تأثيرهما متبادل وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية برفع معدلات الفائدة، فإن هذه السياسة سوف تعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد في عملية زيادة الانفاق الحكومي. ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية أن تخلق عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة، وهذا ما يوحي إلى الاعتماد المتبادل بين السياستين، وفي بعض الدول الأخرى توجه السياسة المالية والنقدية بواسطة سلطة السياسة المركزية، وتكون هذه السياسة النقدية امتدادا للسياسة المالية.[2]

ومن ناحية أخرى إذا كانت الحالة الاقتصادية تميل للتضخم فان زيادة معدلات الضرائب تؤدي إلى خفض الدخل ومنه ينخفض الطلب ومن ثم تقل حدة ارتفاع الأسعار، ومنه فإن السياسة المالية وكذا السياسة النقدية تهدف إلى جعل الطلب الكلي مساو إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى استقرار المستوى العام للأسعار إذ يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة بطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.[3]

المطلب الثاني: مجال تنسيق بين السياسة المالية والنقدية:

إن كلا السياستين المالية والنقدية الأهمية القصوى وخاصة في مجال معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ ليس هناك سياسة ثانوية وسياسة غير ثانوية بل كلاهما على درجة واحدة من الأهمية والفاعلية.[4]

ولذلك فإن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تحطيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، وكذلك عن طريق تحقيق:

---

[1] سمية بن علي، شهيرة عثماني، "مدى تأثير المؤشرات السياسية النقدية على قيمة الإيرادات المالية (الأسهم)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات الدولية، جامعة 20 أوت 1954، سكيكدة، الجزائر يومي 9- 10 نوفمبر 2010، ص 4.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص 62، 64.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

[4] ليلى لكحل، "السياسة النقدية ومسارها،:حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، 1999، ص ص 26، 27.

- **أهداف السياسة النقدية:** والتي تتضمن:
  - الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
  - تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليته.
- **أهداف السياسة المالية:** وهي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى أهداف اقتصادية أخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها يشترط توفر:

1-وضوح السياستين النقدية والمالية:

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة موضوعة بدقة حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسق بين سياستهما، ويأتي ذلك من منطق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسة النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

2-المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب أن لا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسة المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.[1]

المطلب الثالث: علاقة السياستين المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية

قبل توضيح علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية يأتي التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية "هي تصرف عام بالسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج والتبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال"[2]

[1] مسعود دروسي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.

أما العلاقة بين السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية فهي تظهر من خلال الارتباط الوثيق للنشاط النقدي والمالي بالنشاط الاقتصادي، وكذا من خلال الارتباط مختلف المشاكل الاقتصادية (بطالة، تضخم) بالحلول النقدية والمالية، علاوة على ذلك، مساهمة كلا السياستين النقدية والمالية في رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة (النمو، التشغيل الكامل، التوازن في ميزان المدفوعات، ضبط المستوى العام الأسعار.. إلخ)

ويمكن هذا الترابط في العمل كل من السياستين النقدية والمالية مع السياسة الاقتصادية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

يمكن للسياسة النقدية بواسطة أدواتها التأثير على سوق السلع والخدمات بامتصاص فائض القدرة الشرائية في صورة أوعية ادخارية مغرية، كما يمكنها أيضا التأثير على قيمة العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

كما تظهر العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية من خلال تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي، فإذا كانت أي سياسة اقتصادية في الدولة تسعى إلى تحقيق عدة توازنات (توازن ميزان المدفوعات، استقرار المستوى العام للأسعار... إلخ) للوصول إلى التوازن الاقتصادي العام فإن السياسة النقدية تساهم في ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي خاصة الانتاج والتشغيل.[2]

أما بالنسبة للعلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، فتتضح في كون السياسة المالية تشكل الوجه العملي الأساسي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها، والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى، ما بين ازدهار اقتصادي وانكماش يعرقل حركي الانتاج والاستهلاك ويعطل مسار الدورة الاقتصادية في البلاد.[3]

[1] فريد بن طالبي، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 111.

[2] صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 104.

[3] فوزي عطوي، "المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلي الحقوقية، الأردن، 2003، ص 304.

خلاصة الفصل:

اختلفت تعاريف السياسة المالية إلا أن مجملها يتفق على أنها تعبر على اجراءات ووسائل تتخذها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي.

بما أن السياستين النقدية والمالية تعتبران أداتين من أدوات السياسة الاقتصادية على الرغم من مجال عملها يختلف، فمجال تأثير السياسة النقدية يكون في السوق النقدي، ومجال تأثير السياسة المالية فيكون في السوق المالي، إلا أن هناك علاقة تبادل وتعاون بينهما فلا يمكن اعتماد إحداهما دون الأخرى، ولتحقيق الأهداف المرسومة يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وذلك لخدمة الاقتصاد ككل.

الفصل الثالث

الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة المالية في الجزائر

تمهيد

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة الجزائر تمتلك ثروات طبيعية وموارد طاقوية ضخمة، حيث يعتبر الذهب الأسود العنصر الأساسي في صادرات الاقتصاد الجزائري التي تفوق 96% من عائدات الصادرات، ويشكل البترول مصدر أساسي لمختلف خطط الانفاق العام والذي يتأثر بانخفاض أسعاره في السوق الدولية، لذا حاولت الجزائر تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية بإصلاح الهيكل الضريبي وتنمية الموارد الأخرى البديلة للنفط من أجل مواجهة الأزمة النفطية الراهنة التي خسرت فيها الجزائر أكثر من 50% من أرباحها مما جعلها معرضة لأزمات اقتصادية أخرى.

سنحاول في هذا الفصل إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة وتداعياتها على السياسة المالية في الجزائر وتقديم بعض المقترحات الممكنة للخروج من هذه الأزمة من خلال:

المبحث الأول: الأزمة النفطية وتأثيراتها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017).

المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة كحل لمواجهة الأزمة النفطية.

المبحث الأول: الأزمة النفطية وتأثيراتها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

لقد عرفت السوق العالمية للنفط تراجعا كبيرا في أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة وكان لذلك العديد من التداعيات على مختلف اقتصاديات العالم وخاصة الجزائر التي تأثرت بهذا التراجع وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أسباب الأزمة النفطية 2014 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: ماهية الأزمة النفطية 2014

عرفت الفترة من بداية 2014 إلى غاية اليوم تراجعا ملحوظا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، أين كان متوسط سعر البرميل 96,2 دولار في 2014 ليصل في الربع الأول من 2015 إلى 50,3 دولار للبرميل ليصل في سنة 2016 إلى 40,68دولار للبرميل.

الجدول رقم (3-3): تطور أسعار النفط لسنة 2014.

الأشهر	سعر البرميل لسنة 2014	سعر البرميل لسنة 2015	سعر البرميل لسنة 2016
جانفي	104,7	44,38	26,5
فيفري	105,4	54,06	28,7
مارس	104,2	52,46	34,7
أفريل	104,3	57,30	37,9
ماي	105,4	62,16	43,2
جوان	107,9	60,21	45,8
جويلية	105,6	54,19	42,7
أوت	100,75	46,20	
سبتمبر	95,98	96,00	
أكتوبر	85,06		
نوفمبر	75,30		
ديسمبر	59,46		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي 2014/ 2015.

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول المصدرة للنفط 2016

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض التدريجي لأسعار النفط خلال الشهور الأخيرة من المستوى الذي بلغته خلال شهر أوت 2014 بـــ 100,75 دولار لتصل إلى 75,30 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر

2014 واستمرت بالانخفاض على هذه الوتيرة إلى غاية 20'46 دولار للبرميل خلال شهر أوت 2015 وصولا إلى 42,7 دولار للبرميل خلال شهر جويلية 2016 وهو ما يفسر طول الأزمة النفطية التي يمكن تحليل أسبابها فيما يلي:

الفرع الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة

وتتمثل هذه الأسباب في:

1-الانكماش في الطلب العالمي: إذ شهد استهلاك العالمي للنفط تراجعا لا سيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويأتي ذلك بعد المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي، المحرك الرئيسي للطلب وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3,4% إلى 3.3% في ظل تباطؤ في الاقتصاديات الصناعية في أوربا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لا سيما الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.[1]

ولقد عرف اجمالي الطلب العالمي على النفط نمو قدر بـــ 2,9% خلال النصف الأول من سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن توضيح تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2014- 2016) في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-4): تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2014- 2016)

الوحدة= مليون برميل في اليوم

	2014	2015	2016
Opec	45,8	46,2	46,4
أمريكا اللاتينية	5,6	5,6	5,6
شرق ووسط وشمال إفريقيا	3,7	3,8	3,8
الهند	3,8	4,1	4,3
الصين	10,5	10,8	11,1
روسيا	3,4	3,4	3,4
باقي دول آسيا	1,8	1,9	1,9
باقي دول العالم	16,7	17,2	17,7
المجموع	91,3	93,0	94,2

Source : world O :/out look. organization. OPEC. 2015. P 51.
Source : world O :/out look. organization. OPEC. 2016. P 99.

[1] إيمان العيداني، "دراماتيكية انخفاض أسعار النفط: الأسباب وطرق العلاج"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07/08- 10- 2015، ص15.

2-ارتفاع مستوى العرض النفطي العالمي: وصل الانتاج العالمي من النفط إلى 93,25 مليون برميل اليوم سنة 2014[1]، أي أن هناك وفرة في الإمدادات تزيد عن مليون برميل يوميا فضلا عن قوة العملة الأمريكية (الدولار)، وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما خارج الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بـــ 60% من الانخفاض المطرد للأسعار، والشكل الموالي يبين الزيادة الواضحة في العرض العالمي للنفط.

الشكل رقم (3-1): يبين الزيادة الواضحة في العرض العالمي للنفط

(مليون برميل يوميا)

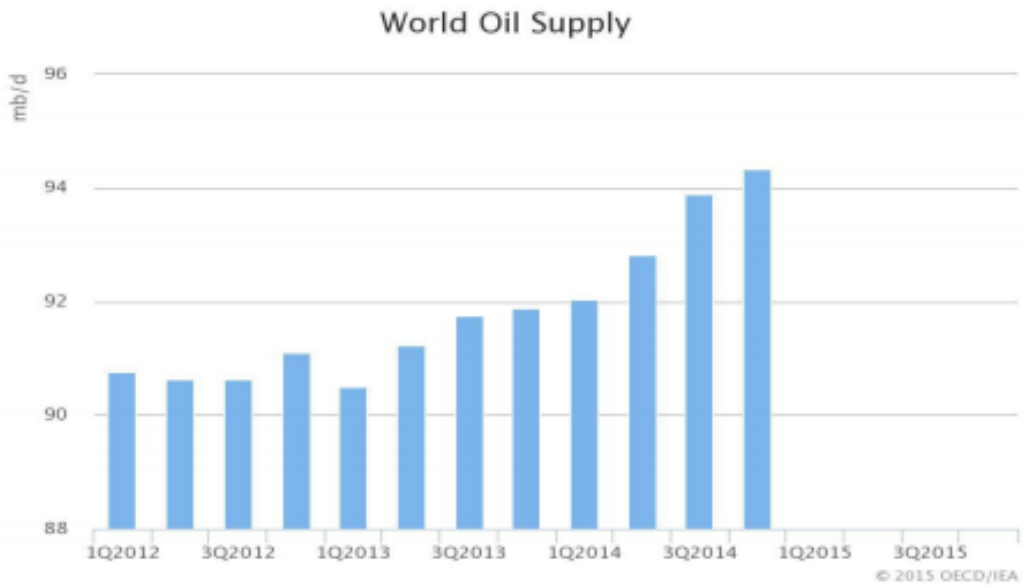

Source : http://www.iea.org/oilmarchet-report/Omr public/, consulter le 09/05/2017 a 12 :48/

3-ارتفاع انتاج الغاز الصخري: بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8,97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل يوميا.[2]

[1] http ://www.aljazeera.net//now/edgegate/newscoverage. 17/01/2015. Consulter le 09/05/2017. A 11:07

[2] راهم فريد، بوركاب نبيل،" انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة ضمن المؤتمر الأول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف ،الجزائر، 2015،ص 14.

4-ارتفاع أسعار الفائدة: تتأثر آفاق الاقتصاد الاقليمي أيضا بتطورات أسعار الفائدة وأسعار النفط وأسعار النفط العالمية، المدفوعة عموما بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي، ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظم سعر الصرف المربوطة بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار.[1]

5-ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي: تخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغيير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الاقتصادي الكلي لاقتصاديات العالم والمتغيرات الجيو سياسية، كما يساهم الدولار الأمريكي في تقلبات الطلب على النفط، حيث يقيم سعر برميل النفط الخام بالدولار الامريكي، وبالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار.

ولقد شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل اليورو بنسبة 10% وسجل 1,461 متوسط عام 2014 مقارنة بحوالي 1,31 متوسط عام 2013 وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8,5% وسجل 105,9 متوسط عام 2014 مقابل 97,9 خلال عام 2013[2].

6-انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي: يشهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في عدة مناطق في العالم، ويعتبر هذا التراجع نقصا للطلب العالمي على النفط خاصة في مناطق مثل الصين، اليابان، ودول الاتحاد الأوربي التي تعتمد بصورة كبية على النفط في صناعتها.[3]

---

[1] http://www.inf.org/external/pubs/reo/2015.pdf, consulter le : 09/05/2017 a 13 :30

[2] طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبل المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، مداخلة الملتقى الدولي "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب استثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة في الجزائر العاصمة"، المسيلة، يومي 28/ 29- 10- 2014.

[3] عثمان عثامنة، "آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، يومي 5/7- 10- 2015 ، ص 06.

الجدول رقم (3– 5): تطور نسبة النمو الاقتصادي العالمي (2014– 2016)

السنوات / المناطق	2014	2015	2016
OECD	1,8	2,0	1,8
أمريكا اللاتينية	1,4	-0,5	-0,6
شرق وشمال إفريقيا	3,7	2,5	2,9
الهند	7,2	7,3	7,5
الصين	7,4	6,9	6,5
باقي دول آسيا	4,7	3,8	3,8
روسيا	0,6	-3,7	-1,0

Source : word oil out look, organization OPEC 2015, p 33.
Source : word oil out look, organization OPEC 2016, p 41.

من خلال الجدول يتضح أن دول الـــ OECD سجلت تراجعا في نمو اقتصادها حيث كان في 2014 نسبة 1,8% ليصل إلى حد 1,7% في 2016 كذلك أمريكا اللاتينية من 1,4% في 2014 إلى 0,6-% في 2016، ودول شمال شرق افريقيا والشرق الأوسط سجلوا كذلك تراجعا في معدل نمو هام حيث كان في 2014 حوالي 3,7% ليصل إلى 2,9% في 2016 إلا أن الهند في المتوسط تبقى ثابتة، في معدل نموها شهدت الصين تراجعا في معدل نموها والتي تعتبر ثاني أكبر مستورد في العالم من 7,4% لسنة 2014 إلى 6'5% سنة 2016.

كذلك سجلت روسيا تراجعا كبيرا 0,6% سنة 2014 إلى 1,0-% سنة 2016 بالإضافة إلى ذلك نذكر الأسباب التالية:[1]

- بدأت الطاقة الشمسية تحل محل البترول في انتاج الكهرباء في الكثير من دول العالم مما قلل الطلب على البترول.
- الاتجاه إلى استخدام الغاز الطبيعي محل البترول في كثير من الاستخدامات وعمليات الانتاج والتشغيل.
- تزايد تأثير الشركات النفطية العالمية في التلاعب وتعطيل الإمدادات البترولية بسبب الهجمات الإرهابية والمتمردين، وتعطيل إنتاج تلك الشركات، وقد أخذت تمارس تلك الشركات نوعا من المضاربة في أسعار

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، طبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 313.

النفط مما أدى إلى تذبذب الأسعار خاصة بالنفط بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الفترة كما حدث في سنة 2008عندما شهدت سوق النفط تقلبات حادة في الأسعار حيث ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقرب 150 دولار ثم عادت لتنخفض بشكل مفاجئ إلى ما يقرب 40 دولار للبرميل ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 75 دولار للبرميل عام 2011 ثم عادت إلى 58 دولار للبرميل في ديسمبر 2014.

- طرح كميات من النفط الخام في الأسواق غير الرسمية بأسعار أقل من أسعار السوق بكثير نتيجة استيلاء المتمردين والارهابيين على حقوق ومحطات التكرير في عدد من الدول المنتجة مثل نيجيريا وليبيا والعراق.

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

تختلف الاثار المترتبة عن الأزمة النفطية الراهنة اختلافا كبيرا من بلد لآخر بحسب خبراء الهبوط الحاد لأسعار النفط، فإنه يبدو نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه مخاوف بشأن النمو الاقتصادي لكنه قد يكون نقمة على البلدان المنتجة.

الفرع الأول: آثار الأزمة على الدول المصدرة للنفط

تعتبر الدول المصدر للنفط أكبر متضرر من انخفاض أسعار النفط، بخاصة تعتمد في موازنتها العامة على السعر أعلى من الأسعار الحالية لتحقيق التوازن فيها، فقد شهد سعر البرميل استقرار عند 105 دولار أمريكي تقريبا للفترة 2010- 2014، والتغير الحاصل اليوم حيث فقد البرميل اليوم حوالي 50% من قيمته.[1]

حيث تواجه هذه البلدان خسائر كبيرة في إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط وتتوافر لدى العديد من البلدان هوامش وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية تسمح لها بتجنب إجراء تخفيضات حادة في الانفاق وتخفيف العبء على النمو.

وبالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تتفاقم آثار انخفاض أسعار النفط نتيجة تعمق الركود في روسيا التي ترتبط ارتباطا وثيقا من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وبفعل تباطؤ النمو في الصين وهي الشريك تجاري حيوي آخر، لكن يرجح أن تكون العواقب على النمو الاقتصادي في هذه البلدان محذوفة بسبب زيادة الانفاق الحكومي على النحو المعاكس للاتجاهات الدورية.[2]

وبالنظر إلى بعض الأمثلة نجد أن الطاقة تمثل 25% من إجمالي الناتج المحلي في روسيا و 70% من صادراتها و 50% من إيراداتها الفدرالية، وفي الشرق الأوسط تبلغ نسبة النفط في إيرادات الحكومية 22%

[1] عثمان عثامنة، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] تقرير صندوق النقد الدولي لمستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، جانفي 2015، ص 07

.

من إجمالي الناتج المحلي و63,60% من الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي وفي إفريقيا تمثل الإيرادات النفطية من 40%. 90% من إجمالي الناتج المحلي وفي أمريكا اللاتينية يساهم النفط بحوالي 30% و40% على التوالي من إيرادات القطاع الخاص العام وحوالي من 55% الى 94% من الصادرات في الإكوادور وفنزويلا، ويوضح هذا مدى التحدي الذي تواجه هذه البلدان.

وفي معظم البلدان وخاصة الجزائر، يرجح أن يكون عجز المالية العامة هو الأثر التلقائي لانخفاض سعر النفط، ومن الطرق الممكنة لتوضيح جوانب الضعف في الدول المصدرة للنفط، احتسابها يطلق عليه اسما لأسعار المحققة لتعادل المالية العامة أي أسعار النفط التي تتوازن عندها ميزانيات الحكومات في البلدان المصدرة للنفط وتتفاوت الأسعار التعادلية تفاوتا كبيرا بين البلدان ولكنها غالبا ما تكون شديدة الارتفاع.[1]

الفرع الثاني: آثار الأزمة النفطية على الدول المستوردة للنفط

التأثير سيكون ايجابيا في اغلب الحالات بالنسبة للدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، الهند، وإندونيسيا...) من خلال القنوات التالية:

1- ارتفاع دخل القطاع العائدي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

2- انخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات كالمواصلات والزراعة والصناعة وغيرها) وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في انتاجها كالبتروكيماويات، والألمنيوم والورق.

3- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري

ان بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبا من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك الاسترالية عن الأسواق الروسية)، والتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية وتحويلات العاملين.

ورغم انخفاض أسعار النفط أتاح فرصة لالتقاط الأنفاس على مدار العامين الماضيين فإن المخاوف الأمنية والصراعات الاقليمية لا تزال تؤثر على الثقة والنشاط مما أدى إلى معدلات نمو تعذر عليها معالجتها.

ومن المتوقع ازدياد النمو على المستوى الاقليمي إلى 4% في عام 2017 وإلى 4,4% في عام 2018. لهذه الدول المستوردة التي تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان.

ويؤدي انخفاض أسعار النفط لهذه الدول الى تهيئة الاوضاع المواتية لمواصلة تنفيذ اصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرصا العمل على المدى المتوسط، ومع هذا

[1] http://blog-montada inf.org/ ?p37 consulter le 12/5/2017 a 23 :20

ينبغي ألا تعاني البلدان المستوردة للنفط في تقدير التأثير الإيجابي في أسعار النفط على اقتصادياتها نظرا لضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين وأجواء عدم اليقين الكثيفة بشأن استمرارية انخفاض أسعار النفط وتوافر التمويل الخارجي.[1]

المطلب الثالث: آثار الأزمة النفطية الحالية على متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات اسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد فقد خلف هذا الانخفاض آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر، ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤثرات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أثر الأزمة النفطية على الميزان التجاري

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة يمثل 60% من إيرادات الدولة، من 25% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول.

وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل الذريع و لم تكلل بالنجاح المنشود و لم تحقق النتائج المرجوة والجدول التالي يوضح ذلك

[1] مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الآفاق الاقليمية تعكس التطورات العالمية، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، ماي 2017، ص 09

الجدول رقم (3– 6): تطور صادرات وواردات، رصيد الميزان التجاري الجزائري في ضل تقلبات اسعار النفط خلال (2000–2014).

الوحدة= مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			قمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	متوسط سعر البرميل من النفط (دولار)
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات			
2000	21,65	21,06	0,59	9,35	12,3	27,29
2001	19,09	18,53	0,56	9,48	9,31	24,85
2002	18,71	10,10	0,61	11,01	6,70	25,24
2003	24,47	24	0,47	13,32	11,14	29,03
2004	32,22	31,55	0,66	17,95	14,27	38,65
2005	46,33	45,59	0,74	19,86	26,64	54,6
2006	54,74	53,61	1,13	20,68	34,06	65,7
2007	60,59	59,61	0,98	26,35	54,23	74,9
2008	78,59	77,19	1,4	38,07	40,52	99,9
2009	45,18	44,41	0,77	37,40	7,78	62,3
2010	57,09	56,12	0,97	38,89	18,20	80,2
2011	72,89	71,66	1,23	46,93	25,96	112,9
2012	71,47	70,32	1,15	51,57	20,17	111
2013	64,38	63,33	1,05	54,99	9,38	109,5
2014	60,04	58,34	1069	59,44	0,6	100,2

المصدر: كمال باصور، "أثر تقلبات اسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له(المخاطر و الحلول)"،جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 اكتوبر2015، ص11.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا في قيمة الصادرات الاجمالية في الفترة (2000- 2008) حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، أما سنة 2009 شهدت

صادرات الجزائر انخفاضا بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم عاودت الارتفاع في الفترة (2010- 2013)، حيث بلغت قيمتها 71,74% مليار دولار نهاية سنة 2012.

أما السنوات الأخيرة (2013- 2014) فقد سجلت قيم الصادرات من قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا وخاصة سنتي 2013 و2014 حيث وصلت إلى 63.33 مليار دولار و 58.34مليار دولار لسنة 2014، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط إلى أكثر من 47% أما عن صادرات خارج قطاع المحروقات فكانت بنسب ضئيلة وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري.

أما بالنسبة لقيم الواردات فاتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى نهاية 2012 هذا راجع إلى العائدات من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة بالإضافة إلى التذبذبات الحاصلة في سعر صرف الدولار خاصة المنخفضة منها وهذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاريع الانعاش الاقتصادي ودعم النمو والبرنامج الخماسي (2001- 2015) احتاجت الكثير من الواردات خاصة المتعلقة بمواد التجهيز للصناعي.

إلا أنها سجلت انخفاض طفيف في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة النفطة الراهنة.

ومن خلال الجدول وتحليل معطياته نجد رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال الفترة (2000- 2012) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2014 شهد عجزا بسبب تناقص العائدات النفطية، ونقص الصادرات الأخرى وزيادة قيمة الواردات.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية.

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المعايدة والخارجية وبالتالي سوف تؤثر بدورها على حجم المديونية الخارجية

الجدول رقم (3– 7): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000– 2015):

السنوات	المديونية	السنوات	المديونية
2000	25,261	2008	5,586
2001	22,57	2009	5,413
2002	22,540	2010	5,457
2003	23,103	2011	4,410
2004	21,411	2012	3,694
2005	16,485	2013	3,396
2006	5,612	2014	3,735
2007	5,606	2015	3,020

Source : rapport annuel de banque d'Algérie 2003, p19.
Rapport annuel de banque d'Algérie 2005 p192.
Rapport annuel de banque d'Algérie 2010 p 178.
Rapport annuel de banque d'Algérie 2014 p 168.
Rapport annuel de banque d'Algérie 2015 p 131.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستويات المديونية كانت في انخفاض مستمر متزامن مع ذلك الارتفاع الحاصل في أسعار النفط، ولكن كان هناك سنوات التي ارتفعت فيها، ففي سنة 2002 شهدت هذه السنة عجزا في ميزان المدفوعات مما أجبر الجزائر على الاقتراض، وفي سنة 2003 ارتفع حجم المديونية لأن فاتورة الواردات ارتفعت لتبلغ 13,3 مليار دولار في ظل انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى.

وفي السنوات التي تلت سنة 2003 شهدت مستويات المديونية الخارجية انحدارا بسبب العوائد المحققة من جراء ارتفاع أسعار النفط، وما تبعها من ارتفاعات في حصيلة الصادرات النفطية التي سددت الفاتورة حتى بلغت سنة 2015 قيمة 3,02 مليار دولار بعد أن كانت 25,261 مليار دولار سنة 2000.

الفرع الثالث: أثر أزمة النفط على سعر الصرف الدينار والقدرة الشرائية

إن تراكم العوائد المالية الناجمة عن زيادة انتعاش الموارد الطبيعية (النفط) يؤدي إلى خلق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية، وهو ما يطلق عليه بأثر النفقات في ميدان "العرض الهولندي" لأن هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض في الصادرات غير النفطية

وزيادة الواردات. وهذا التحليل ينطبق على الجزائر إلا أن برامجها واصلاحاتها المختلفة وانتهاجها لنظام سعر الصرف المدار كانت تخفض من قيمة عملتها (الدينار الجزائري) وذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات[1] فقد بلغ سعر صرف الدينار سنة 2014 سعر الدولار 56,80 دينار وسعر الأورو تجاوز 106,9 دينار، وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية، ومحدودية صادرا السلع خارج قطاع المحروقات.[2]

المبحث الثاني: السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000– 2017)

تولي الجزائر أهمية كبيرة للسياسة المالية حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وكذا تحقيق نمو اقتصادي مستديم وذلك من خلال أدواتها المختلفة التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية والتي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الدولة.

ولقد شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورات عديدة، لذا سنتناول في هذا المبحث تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000– 2017)

المطلب الأول: السياسة الانفاقية العامة

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة.

[1] عبد الله ياسين، زكريا نفاع ،"آثار انهيار أسعار النفط على الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 8/7 أكتوبر 2015، ص 9.

[2] صالح صالحي، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: نعمة الموارد ونقمة الفساد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، العدد 15، سنة 2015، ص 9.

الجدول رقم (3– 8): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000– 2017)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	أسعار البترول
2000	856193	321929	27,6
2001	963633	357395	24,8
2002	1097716	452930	24,36
2003	1122761	516504	28,1
2004	1250894	638036	36,05
2005	1245132	806905	50,59
2006	1437870	1015144	61
2007	1674031	1434638	69,04
2008	2217775	1973278	94,1
2009	2300023	1946311	60,86
2010	2659078	1807862	77,38
2011	3797252	1934500	107,46
2012	4608250	2820416	109,45
2013	4335614	2544206	105,87
2014	4714452	2941714	96,29
2015	4972278	3885784	49,49
2016	4807332	3176848	40,68
2017	4591841	2291373	52,4

الطالبة: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Officie national des statistiques : http://www.ons.dz/retrospective- 1962= 2011- html

الجريدة الرسمية لسنة (2012–2017) تايخ الاطلاع:2017/05/19.

Algérie journal officiel : http://victimesterrorisme.blogspot.com/ 2014/02/1964.html

الشكل رقم(3-2): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000- 2017)

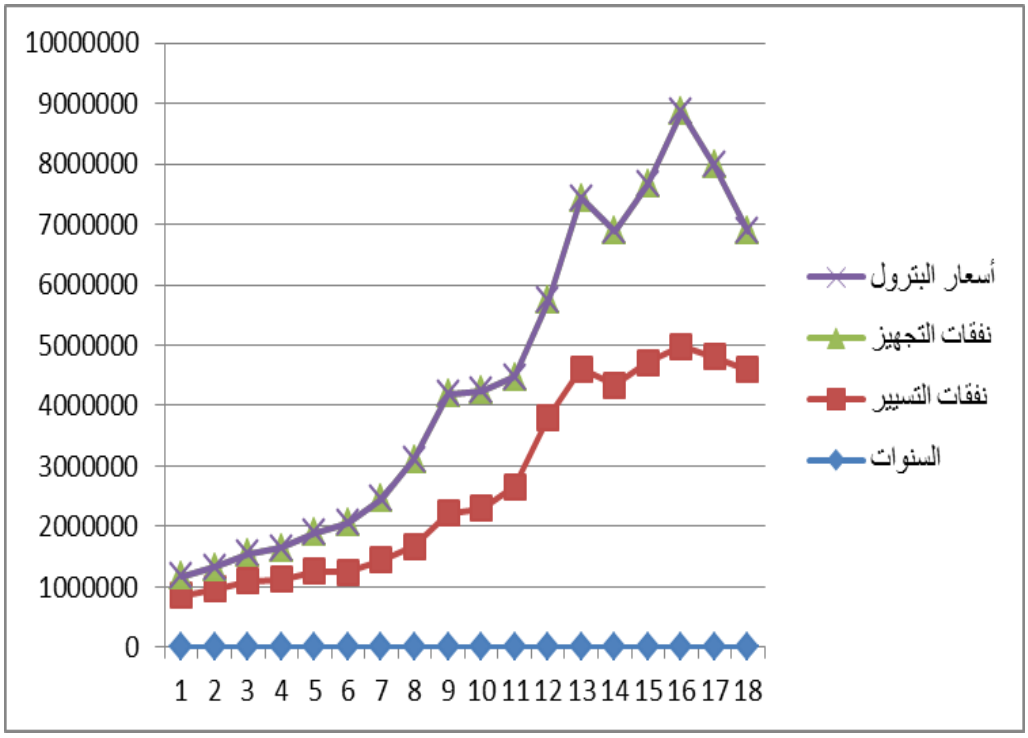

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أن نفقات التسيير سجلت ارتفاعا كبيرا مقارنة بنفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 حيث قدرت نفقات التسيير سنة 2000 بـــ 856193 مليون دينار جزائري، وارتفعت سنة 2005 لتصل إلى 1245132 مليون دينار جزائري، لي ترتفع إلى 2217775 مليون دينار جزائري وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل إلى 94,1 دولار للبرميل مما جعل الجزائر تقوم بزيادة أجور العاملين كما نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر حيث وصلت سنة 2012 إلى 4608250 مليون دينار جزائري، بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى 109,45 دولار للبرميل وذلك نتيجة للمهام الأساسية التي تقوم بها الدولة منها: الصحة، التعليم، تسيير الإدارات، تزايد النفقات الخاصة بالدفاع الوطني، وتوفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للاندماج المهني، المنشآت العمومية الجديدة، فضلا عن التزام الدولة بتنفيذ جملة من الاصلاحات الهيكلية في إطار الاتفاقيات التي تتم بينها وبين الهيئات الدولية، وهذا ما جعلها تستمر في التزايد لتصل في سنة 2015 إلى 4972278 مليون دينار جزائري والتي تعتبر أعلى زيادة لنفقات التسيير، أما في سنتي 2016 و2017 فقد شهدت نفقات التسيير انخفاضا حادا وصل إلى 4807332 و4591841 مليون دج على التوالي وذلك بسبب أزمة النفطية حيث وصل سعر البرميل إلى 40,68 دولار سنة 2016 أدى ذلك إلى تخفيض التكاليف الخاصة بمهام الدولة لانتهاجها لسياسة التقشف.

أما فيما يخص نفقات التجهيز نلاحظ أنها شهدت ارتفاعا متزايدا حيث ارتفعت من 321929 مليون دج سنة 2000 إلى 638036 مليون دج وذلك بسبب شروع الجزائر في تطبيق مشروع الانعاش الاقتصادي ويستمر الارتفاع في النفقات لتصل إلى 1973278 مليون دج سنة 2008 وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى 94,1 دولار للبرميل سنة 2008 حيث قامت الجزائر بالشروع في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة، ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 2012 لتصل إلى 109,45 دولار للبرميل ارتفعت النفقات إلى 2820416 مليون دج وهذا راجع إلى تمويل المخطط الخماسي، أما في السنوات الأخيرة وبفعل الأزمة النفطية انخفضت خلال السنة الحالية بـــ 2291373 مليون دج وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى 40,68 دولار للبرميل وهذا راجع الى تخفيض الدعم على المخططات التنموية التي تقوم بها الدولة.

المطلب الثاني: السياسة الجبائية في الجزائر

تتكون الحصيلة الجبائية في الجزائر من الجباية البترولية والتي تمثل أكثر من 70% والجباية العادية والتي تبقى نسبتها متواضعة إلى يومنا هذا وكما نعلم أن الجباية البترولية مرتبطة بأسعار النفط العالمية لذلك لا يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية من طرف الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (3– 9): تطور الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000– 2017)

السنوات	الموارد العادية	الحماية البترولية	أسعار البترول
2000	404924	1173237	27,6
2001	549137	956389	24,8
2002	660284	942904	24,36
2003	689491	1284975	28,1
2004	744200	1485699	36,05
2005	814992	2067836	50,59
2006	925925	2714000	61
2007	976050	2711850	69,04
2008	1187048	1715400	94,1
2009	1348362	1927000	60,86
2010	1572944	1501700	77,38
2011	1873708	1529400	107,46
2012	1894050	1649000	109,45
2013	2204100	3678000	105,87
2014	2640450	1577730	96,29
2015	2961710	1722940	49,49
2016	3064880	1682550	40,08
2017	3435394	2200120	42,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Office national statistiques : http://www.ons.dz/restrospective- 1962- 2011÷html
algérie journal official: http://victimesterrorisme algerie.blogspot.com/ 2014/02/1964/html/

الجريدة الرسمية 2014، 2015، 2016، 2017

الشكل رقم (3-3): تطور الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000- 2017)

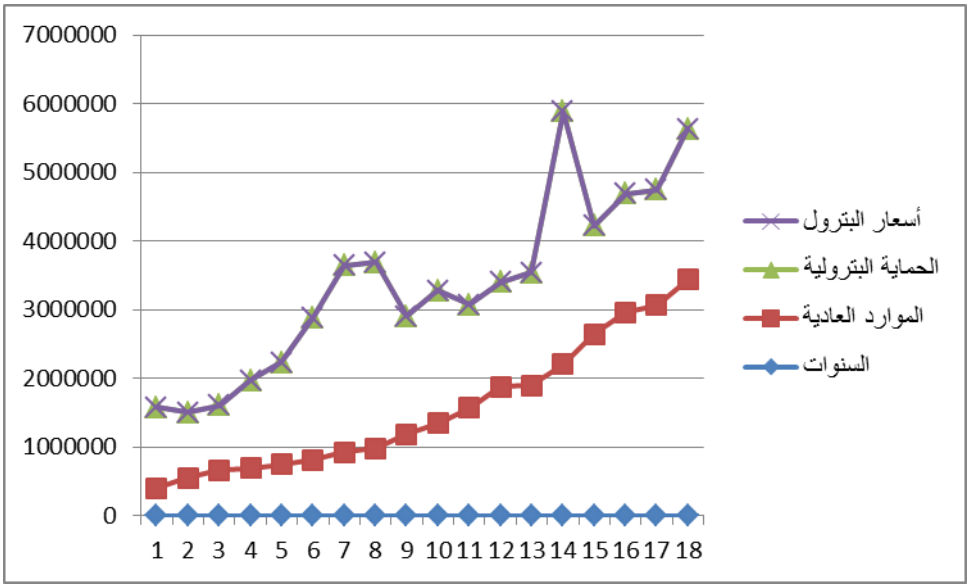

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أن الموارد العادية شهدت ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة (2000- 2017) حيث قدرت سنة 2000 بـــ 404924 مليون دج لتصل سنة 2008 إلى 1187048 مليون دج وترتفع سنة 2010 بـــ 1572944 مليون دج واستمرت في التحسن من سنة إلى أخرى لتصل سنة 2017 إلى 3435394 مليون دج وهذا الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها: محاربة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى تحسين وصفية لمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفعل التشجيعات التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص، وارتفاع الضريبة على أرباح الشركات، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات.

أما فيما يخص الجباية البترولية فنلاحظ أنها تساهم بقدر كبير في مجموع الإيرادات وهذا يدل على أن قطاع المحروقات هو عصب الاقتصاد الجزائري لذلك فإن الأزمات التي تحدث في قطاع المحروقات تؤثر بشكل كبير في الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات العامة في الميزانية، حيث قدرت الجباية البترولية في سنة 2000 بـــ 1173237 مليون دج لتصل سنة 2005 إلى 2267836 مليون دج نتيجة ارتفاع في أسعار النفط حيث وصلت إلى 50,59 دولار للبرميل نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية وتستمر في الارتفاع لتصل سنة 2013 إلى 3678000 مليون دج نتيجة زيادة الطلب على النفط والارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي وصل إلى 105,84 دولار للبرميل ومع الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط الذي وصل إلى 49,49 دولار للبرميل سنة 2015 حيث قدرت الجباية بـــ 1722940 مليون دج وذلك بسبب ضعف الطلب

العالمي على النفط، ومع بداية سنة 2017 ارتفع سعر النفط ليصل إلى 52,4 دولار ليرتفع معه حجم الجباية حيث قدرت بـــ 2200120 مليون دج وذلك بسبب انتعاش الطلب من جديد.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

إن كل الإجراءات والتدابير التي مست الإيرادات والنفقات كان الهدف الرئيسي منها هو تقليص حجم العجز في الموازنة

الفرع الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000– 2017)

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الموازنة في الجزائر للفترة الممتدة من (2000- 2017)

الجدول رقم(3– 10) تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000– 2017)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة	أسعار البترول
2000	1578161	1178122	400039	27,6
2001	1505526	1321028	184498	24,8
2002	1603188	1550646	52542	24,36
2003	1974466	1639265	335201	28,1
2004	2229899	1888930	340969	36,05
2005	3082828	2052037	1030791	50,59
2006	3639925	2453014	1186911	61
2007	3687900	3108669	579231	69,04
2008	2902448	4191053	-1288605	94,1
2009	3275362	4246334	-970972	60,86
2010	3074644	4466940	-1392296	77,38
2011	3403108	5731407	-2328299	107,46
2012	3543050	7428666	-3885616	109,45
2013	5882100	6879820	-997720	105,87
2014	4218180	7656166	-1178100	96,29
2015	4684650	8858062	-4173413	49,49
2016	4747430	7984180	-3236750	40,68
2017	5635514	4688321	-1247700	52,4

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-8) أن موازنة العامة شهدت فائضا إلى غاية سنة 2007 ففي سنة 2005 سجلت فائضا قدر بـــ 1030791 مليون دج نتيجة الوفرة المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ليرتفع هذا الفائض سنة 2006 إلى 1186911 مليون دج نتيجة ارتفاع في الايرادات العامة، لينخفض هذا الفائض سنة 2007 إلى 579231 مليون دج وكانت سنة 2008 سنة تحول في رصيد الموازنة فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم تباطؤ في النمو وركود اقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الأمر الذي نتج عنه انخفاض في الجباية البترولية حيق قدر هذا العجز سنة 2008 بـــ 1288605 مليون دج. كما يمكن ارجاع عجز الموازنة في الفترة (2008- 2013) رغم انتعاش الطلب إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور، كذلك إعادة تقييم المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات اضافية لها، ويعد السب الرئيسي لعجز الميزانية خلال الفترة (2014- 2016) هو تأثر الجزائر بالأزمة النفطية العالمية الحالية حيث وصل سعر النفط إلى 40,68 دولار للبرميل سنة 2016 الأمر الذي أثر مباشرة في الجباية البترولية لينخفض هذا العجز الطفيف في أسعار النفط حيث توصل سعر البرميل إلى 52,4 دولار للبرميل.

ومن هذا التحليل يمكننا القول بأن العجز الموازني في الجزائر هو عجز غير مقصود نتيجة تأثير الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية، حيث قيمة هذا الفائض عن الموازنة يوجه بدوره إلى صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الثاني: صندوق ضبط الموارد كحل لاحتواء أثر الأزمة على الميزانية العامة

1-تعريف صندوق ضبط الموارد:

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.[1]

أنشئ هذا الصندوق سنة 2000 بموجب المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر نواقض مالية معتبرة ناتجة الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومنه ارتفاع العوائد النفطية الجزائرية، حيث حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة،

[1] سهيلة بغتة،" صندوق ضبط الموارد كآلية لإحتواء تقلبات اسعار النفط في الجزائر"، مداخلة ضمن ملتقى دولي" انعكاسات انهيار اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر و الحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، 08/07 اكتوبر، ص 12.

بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والمدى البعيد، قررت الحكومة تأسيس هذا الصندوق لامتصاص فائض الإيرادات الجباية البترولية.[1]

2-تسيير الصندوق: أن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي لهذا الصندوق.

3-أهداف الصندوق: بعد ان كانت أهدافه مقتصرة على تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، عدل قانون المالية لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.[2]

4-أهمية الصندوق: يستمد الصندوق أهميته من كونه أداة فعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح أهمية صندوق ضبط الموارد كالآتي:[3]

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في تقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حي=سب أهدافه فإما أن يهته بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القائمة وهنا يسمى صندوق الإدخار.

5-انعكاسات الأزمة على أرصدة صندوق ضبط الإيرادات:

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات كآلية مستحدثة تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيض من صدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن خلال ما سبق يمكن لنا تقييم فترة تطور الصندوق إلى:

---

[1] نبيل بوفليح،" صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2005 ص 240.

[2] الجريدة الرسمية ،الجزائر، وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ والموافق لـ 27 جوان 2000م والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[3] شهرزاد زغيب، حليمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، العدد 4، 2008، ص 09.

الجدول رقم(3– 11): تطور فترة صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000– 2015):

السنوات	تراكم (2000- 2003)	2014	2015
مجموع الموارد	174867707	8056740	7919009
مجموع الاستخدامات	11923196	277892	3489710
رصيد الصندوق	5563511	5284848	4429290

المصدر: سهيلة بغتة، صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات اسعار النفط في الجزائر، مداخلة ضمن مؤتمر دولي " انعكاسات انهيار اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر و الحلول)" جامعة المدية الجزائر ليومي 08/07 اكتوبر 2015، ص08.

الفترة من 2000 إلى 2003: عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة ما أثر بالإيجاب على موارد الصندوق والذي سجل نموا في مبالغه من سنة لأخرى، ونستثني السنتين 2001 و2002 التي عرفت تراجعا طفيفا في عوائد الصندوق، وتبقى سنة 2012 السنة التي سجل فيها الصندوق أكبر قيمة في إيراداته.

الفترة من 2014- 2015: تراجعت أسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2014 الأمر الذي انعكس مباشرة على الصندوق واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2015 بعد أن أصبحت الأسعار النفط تقارب ال 52 دولار بعد أن كانت تقارب 109 دولار سنة 2013.

كما أن قيمة استخدامات الصندوق كانت في ارتفاع مستمر نتيجة لاستخدامها في تغطية عجز الميزانية العامة الناتج عن انخفاض العوائد النفطية.

ومن خلال تطور وضعية الصندوق خلال الفترة المدروسة إلى جانب تطور أسعار النفط خلال نفس الفترة يتضح لنا وجود علاقة طردية بين أسعار النفط إيرادات صندوق ضبط الموارد.

المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة كحل لمواجهة الأزمة النفطية

واجهت الدول النفطية على غرار الجزائر أزمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة، تمثلت في انخفاض من الايرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، وظهور حالات عجز في موازنات هذه الدول، ونتيجة لذلك أصبح الإهتمام مركزا في موضوع ترشيد الانفاق العامة الحكومي وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الانفاق العام وترشيده، ومحاربة التبذير والهدر.

المطلب الأول: مفهوم و اهداف ترشيد الانفاق

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الانفاق العام ولعل أهمها أولويات الانفاق، ضبط الانفاق، تحسين كفاءة الانفاق، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل، فماذا نعني بترشيد الانفاق.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الانفاق

إن ترشيد الانفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تتصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق الأهداف أي أنه يمكن القول إن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة واتسم الناخبون وممثلوهم بالرشد حال التصويت على قرارات الميزانية.[1]

ترشيد الانفاق يعني حسن التصرف في الأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون اسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الانفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والاسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الانتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق.[2]

الفرع الثاني: أهداف ترشيد الانفاق

يهدف ترشيد الانفاق إلى تحقيق ما يلي:[3]

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والامكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الانتاج الحالية، وتطوير نظام الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.

[1] محمد عمر ابو الدوح، " ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة"، الدر الجامعية الاسكندرية، مصر، 2006، ص 44.

[2] محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 399.

[3] شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000- 2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012، ص ص 89، 90.

- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والانفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وتحدياتها.
- محاربة الاسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وإن كانت من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: إجراءات ترشيد النفقات العامة لمواجهة الازمة النفطية في الجزائر:

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة، وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

- كخط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـــ 25% مقابل الدولار الأمريكي وبـــ 6,7 % مقابل اليورو وخلال عام 2015 و الغرض من ذلك الحد من الطلب على الواردات و التقليل من ضغوط و الاحتياطات الدولية.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات من خلال:

الفرع الأول: التخفيض من الدعم الاجتماعي:

كشف قانون المالية 2016 عن الوصول بإجراءات التقشف إلى المستوى الأعلى، حيث أدى إلى رفع الإيرادات المالية للحكومة بعد تأثرها بالأزمة النفطية عن طريق رفع قيم الضرائب على العقار ورفع قيمة الكهرباء والغاز والماء لأول مرة منذ سنوات مقابل تسهيلات ضريبية في حلول وقتية الهدف منها تمويل ميزانية الدولة على المدى القصير في غياب استراتيجية حكومية للتعامل مع أزمة انخفاض أسعار النفط التي أجمعت كل هيئات العالم أنها لن تعود إلى أسعارها الأولى خلال السنوات الماضية، كما كشف القانون كذلك على تقليص في الميزانية العامة للدولة بـــ 10% حيث تراجعت ميزانية التجهيز بـــ 24,18% مقابل 3,32% من ميزانية التسيير.

ومع اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة وإن كان قائما في مجال استهلاك الكهرباء من قبل حيث فرض رسم على القيمة المضافة بـــ 7% للاستهلاك الذي لا يتجاوز 125 كيلو وات في الساعة وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة 17%في حالة تجاوز السقف المذكور.[1]

كذلك زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج للتر للمازوت والأنواع الثلاثة من البترين وأصبح الرسم على المنتجات النفطية كالآتي:

بالنسبة للبترين الممتاز وبدون رصاص ارتفع بنسبة 50%.

والبترين العادي ارتفع بنسبة 60% وكذلك المازوت ارتفع بـــ 50% وعلاوة على ذلك فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة، أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية[2]

فضلا عن ذلك فإن استهلاك الانترنت يمكن أن يعرف ارتفاعا بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال، بفعل فرض رسم على القيمة تقدر بـــ 17% على العموم، وكذلك زيادة في الضريبة على شراء السيارات والتي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي، حيث تم تحديد تسعيرة القسيمة حسب قوتها ونوعها وسنة استغلالها، وكذلك فرض رخص استيراد جديدة والتي شملت منتجات صناعية أخرى كالخزف والاسمنت المسلح والخشب والموارد الزراعية والمواد الغذائية كالتفاح واللحوم الطازجة والمجمدة والموز والأجبان.

[1] www.djazairess.com/elbilad/244191 consulter le 31 mai 2017 a 16 :45.

[2] www.elkhabar.com/press/article/92994/sthash.prachsj.dpbs consulter le 31 mai 2017 a 17 :45.

الفرع الثاني: اقتراح اصلاحات جبائية الاستدانة الداخلية بدل الخارجية

اعتبر رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، محجوب بدة أن للظروف غير مناسب للجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية العمومية خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفائدة وتوفر الموارد المالية إذا تم ترشيدها، منبها أنه سيتم تقديم مقترحات وتصورات لإصلاحات جبائية، لاسيما فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني لتفادي استمرار حالة التهرب الضريبي، إذ مثل هذه المقترحات يستجعل المتعاملين يسددون ضرائبهم، وسيسمح أيضا بالحفاظ على التوازنات والهوامش، ويمكن تطبيق التدابير الخاصة بالفوترة والدفع بالصكوك وتوضيح دائرة النشاطات التجارية والاقتصادية، كما يضمن تفادي ارتفاع أسعار المواد والمنتجات في السوق.

وبالمقابل نبه رئيس اللجنة على ضرورة ضمان ترشيد فعلي للنفقات، مشيرا أن ناتج صندوق ضبط الإيرادات في حالة استمرار الأزمة الراهنة لمدة سنتين سينضب تقريبا. وبالمقابل أكدت الحكومة على إمكانية التوجه مجددا إلى الأسواق الدولية والاستدانة كأحد البدائل المتاحة لاسيما أن مستوى المديونية الخارجية الجزائرية متواضع ويقدر بحوالي 3,4 مليار دولار إلا أن المخاطرة بالإسراع في اللجوء إلى هذا الخيار يبقى أمر سلبي ويتضمن مضاعفات يمكن أن تبرز سريعا، بالنظر إلى الظروف السائدة في الأسواق المالية التي تعاني من أزمة حادة، والتي انعكست أساسا على نسب الفوائد المتداولة، والتي تقدر بـــ 3% إلى 3,6% وهو ما يجعل اللجوء إلى الاستدانة حاليا أو القروض الخارجية خاصة على المدى القصير غير مناسب تماما، حتى وإن تعلق الأمر بالمؤسسات بينما هناك آليات الاستدانة الداخلية المباشرة أو غير المباشرة من خلال اطلاق سندات الخزينة، فضلا تفعيل دور السوق المالي، حيث لا يستساغ أنه بعد أكثر من عشريتين من إقامتها في الجزائر، تبقى بورصة القيم دون هدف محدد وتظل أضعف الأسواق في المنطقة، من حيث قلة الأسهم وكذا قلة التداولات والسندات، لذا يجب على الجزائر أن تسير الموارد المالية المتاحة تسييرا عقلانيا بما يضمن امتصاص الصدمات المتوقعة مستقبلا.

الفرع الثالث: ما مدى فاعلية هذه الإجراءات

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع

الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع أسعار الطاقة... وهي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا، ولاسيما أن الطلب على الطاقة الأحفورية (النفط، والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

- ظهور مصادر بديلة للطاقة وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا، واستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية فالامكانيات التجارية للغاز الصخري، يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.
- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، وبذل جهود كبيرة لتطويرها.
- رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي.
- تغيير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك اقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلاك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.
- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة، وقد تجلى ذلك نهاية سنة 2015 في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب على الطاقة الأحفورية والتي تؤدي إلى حصول اختلال في امن الطلب على الطاقة، وتبعا لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز، كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم.

وبناء على ما سبق ينبغي على السلطات أن تكون أكثر استعدادا للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات وأن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي، بما يساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط وضمان العدالة بين الأجيال.

وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الانتاجية من أجل تخطي مثل هذه الأزمات التي تعصف بالاقتصاد.

المطلب الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق مما يساعد على تظافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **تحديد الأولويات:** تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وإن اقتراح هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتحطيم منفعة استخدمه وتحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه في ظل الموارد المتاحة في ظرف زمني معين.
- **تحديد الحجم المثل للنفقات العامة:** إنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات العامة إلى حجم لن تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة، وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.
- **إعداد دراسات جدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلفها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.
- **اعداد دراسات جدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التموين المقترحة اقتصاديا تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الاثار المحتملة للمشروع على البيئة و اتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلفها المشروع و اثاره على الادخار و اعادة توزيع الدغل كذلك الاثار الاجتماعية للمشروع.
- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقضي قواعد المالية العامة أن إيقاف أي مبلغ من الأموال العامة الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبق بتراخيص من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيه بالشكل

الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة. كما أن الترخيص يساعد على ترشيد الانفاق لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة يطلبون الحكومة بإبقاء بعض النفقات أو استبدالها.[1]

- **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد خاصة مع ضرورة توفر العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة. وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.
- **علانية عمليات الموازنة:** ينبغي أن تفيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة، في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة، ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والابلاغ عن نتائجها.
- **اتاحة المعلومات للاطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية، وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يثير معه تحليل السياسات ويعزز المالية.
- **تفضيل الرقابة على النفقات العامة:** ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

لكي تكون هذه الرقابة على برامج الانفاق العام مجدية فإنه لابد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تتحقق من خلال انجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابيا.

[1] كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حاة الجزائر (2000- 2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009/ 2010، ص ص 43، 47.

- **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص:** وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص ف انجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة. ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكثر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد من تكلفة انجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الانفاق، لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في انفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد انفقها عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص ف عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة.[1]

[1] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 93، 94.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتبين لنا أن الأزمة النفطية الحالية أثبتت أن الجزائر مازالت تعاني من التبعية لقطاع المحروقات والتي أصبحت تمثل أكثر من 97% من إيراداتها حتى أصبح اقتصاد (يعي والذي أثر بدوره على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة (2000- 2017) والتي أعقبت إنشاء صندوق الإيرادات تبين لنا أنه هناك تداخل واضح بين أهداف السياسة المالية وأهداف الصندوق، إذ نجد أن الصندوق يمول عجز الميزانية العامة عبر تحويل جزء من أرصدته إلى بنود الميزانية، فضلا عن ذلك نجد أن أرصدة الصندوق التي تستفيد منها الميزانية لتغطية العجز معظمه يذهب في شكل انفاق حكومي ذو طابع استهلاكي ما عدا جزء بسيط منه يوجه إلى الاستثمار فبدلا من وضع آليات لترشيد النفقات العامة يتوجب على الجزائر الالتفاف إلى القطاعات الأخرى، وإيجاد حلول استراتيجية منطقية للخروج من الأزمة النفطية الحالية وكذلك إرساء معالم اقتصاد ثابت لا يتأثر بالمتغيرات الخارجية.

الخاتمة العامة

إن أكبر تحدي يواجه الدول النفطية هو أزمة تقلبات أسعار النفط ومن ثم عائداته، حيث أكدت هذه الأزمات ضعف الاقتصاد الجزائري بوجه عام وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الانتاجية وتركز هيكل الصادرات حول النفط فهذه السلعة وكما رأينا تتحدد أسعارها في السوق الدولية المعرضة للتقلبات الحادة نتيجة تأثرها بعوامل عدة تصب معظمها في مصلحة الدول الصناعية.

فقد انعكس ذلك سلبا على عمليات التنمية في هذه البلدان التي اعتمدت على تحقيق هذا الهدف على إيراد النفط، لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذا الوضع الذي هو خارج تحكم الدول النفطية عامة والجزائر خاصة حيث تسعى هذه الأخيرة من خلال سياستها المالية معالجة أو تخفيض آثار هذه الأزمة على الاقتصاد.

إن الاجراءات التي اتخذها الحكومة لمعالجة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير، لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الايرادات) سوف تتنفذ في غضون بعض السنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط كما أن باقي الاجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى جملة من النتائج من أبرزها ما يلي:

1- النفط هو سلعة استراتيجية حيوية والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي فالمنتجات النفطية أصبحت تشكل عصب الحياة للعديد من المجالات مثل الصناعة والنقل والفلاحة وغيرها. لذلك تقوم عليها اقتصاديات بعض الدول والتي من بينها الجزائر، حيث تخضع أسعار هذه السلعة إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشافها إلى يومنا هذا كان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل أهمها تُير جانبي العرض والطلب عليها.

2- تعتبر السياسة المالية أهم أداة للدول النفطية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المرجوة، وذلك من خلال تحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعاته استراتيجية أخرى وهذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد على تعزيز الميزة التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الافراط في الاعتماد على الصادرات النفطية.

3- لا تزال كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط، وحتى بعد انشاء صندوق ضبط الايرادات مما يدل على أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في ضبط النفقات العامة والتقليل من تبعيتها الأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها.

4- الاقتصاد الجزائري رغم مؤشرات اقتصاده الكلي لا تزال مقبولة إلا أن قدرته على الصمود لا تتعدى فترة قصيرة نظرا للتأثير الكبير للأزمة النفطية عليه لأن أغلب صادراته من المحروقات ويتمثل هذا التأثير في التآكل التدريجي الاحتياطي الصرف نتيجة لتراجع الدينار وصعوبة تمويل عمليات الاستيراد كذلك زيادة العجز في الميزانية العامة نتيجة تراكم الايرادات واتجاه صندوق ضبط الايرادات للنفط نتيجة استخدامه لنفطية هذا العجز.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن لنا تقديم جملة من المقترحات التي نوجزها فيما يلي:

1- يجب على الجزائر أن ترتكز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياستها المالية لتقليل الارتباط بين الايرادات العامة وأسعار النفط وتجنب التقلب في الأنفاق العامة الناتج في تراجع الايرادات النفطية.

2- تقلص نسبة العجز في الموازنة من خلال تقليص النفقات العامة في بعض القطاعات غير المنتجة والعمل على إيجاد بدائل لتمويل هذا العجز من خلال تقليص الاعتماد على صندوق ضبط الايرادات.

3- الرفع من مردودية الايرادات العادية عن طريق تفصيل مراقبة الادارة الجبائية للمكلفين لمحاولة احلال الجباية العادة محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.

4- تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

5- ترشيد الانفاق عن طريق توفر إدارة ذو كمية سليمة وعلى درجة عالية من الكفاءة بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة.

6- تجنب الاسراف والتبذير من خلال اسس ومعايير دقيقة لكل مشروع، قبل إقرار الاعتماد له، وعند التنفيذ تجرى عملية المطابقة بين المخطط والمنفذ، بمعنى العمل على تفعيل الرقابة على اموال الدولة.

7- العمل على إدخال مصطلح انتاجية النفقة التي مفادها المفاضلة، بين عدة مشاريع واختيار المشروع على أساس النفقات الأقل والانتاجية العالية.

8- تشجيع الاستثمارات الجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد المحلي قصد تدعيم الجهاز الانتاجي للخبرات الانتاجية والاستفادة من تكنولوجيتها المتطورة.

9- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم انها ستمثل النواة الرئيسية للجهاز الانتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

10- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الهوائية وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

آفاق الدراسة:

هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا وعمقا يمكن معالجتها في المستقبل نذكر منها:

- آليات تحسين السياسة المالية في الجزائر.
- ترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية.

قائمة المراجع

القوانين:

1- الجريدة الرسمية ،الجزائر، وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000، المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ والموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

الكتب:

1- إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000.

2- أبو منصف: مدخل لتنظيم الاداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر.

3- الاشقر أحمد، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

4- ايمان عطية ناصف، "مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة "المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

5- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة الموازنة، الضرائب والرسوم، دراسة مقارنة "، الطبعة1، دار خلود للصحابة والطباعة والنشر والتوزيع لبنان، 1995.

6- حسين عبد الله، "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

7- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، الطبعة2، دار وائل للنشر عمان ، الأردن، 2005.

8- خبابة عبد الله،" أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

9- رشيد مهدي أحمد، "جغرافيا النفط"، الطبعة1، الاردن، 2015.

10- رضا عبد الجبار الشهري، "الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي "، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.

11- سارة حسين، "جغرافية الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1992،.

12- سعيد خليفة الحموي، "اساسيات انتاج الطاقة " الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الاردن، 2016.

13- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، الطبعة1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

14- سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة"، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

15- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

16- السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

17- صديق محمد عفيي،" تسويق البترول"، طبعة 9، مكتبة عين الشمس جامعة المنوفية، مصر، 2003.

18- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999.

19- عبد الحي زلوم وآخرون، "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي"، الطبعة 1، بيروت، 2008.

20- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

21- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

22- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000،.

23- علي خليل سليمان اللوري، "المالية العامة"، الطبعة 1 ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

24- علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، الطبعة1، دار المذهل اللبناني، بيروت، 2012.

25- علي لطفي، " الطاقة والتنمية في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات مصر 2006.

26- عوف محمود الكفراوي،" السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي "، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر ، 1997.

27- فريد النجار، "ادارة شركات البترول وبدائل الطاقة"، الطبعة1، الدار الجامعية، مصر، 2006.

28- فوزي عطوي، "المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

29- قصي عبد الكريم ابراهيم، "اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) "منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010.

30- محرزي محمد عباس،" اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.

31- محمد احمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفطي"،الطبعة1، دار الشموع الثقافية، ليبيا، 2003.

32- محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

33- محمد الدو يدار،" مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

34- محمد حلمي الطوابي، "أثر السياسات المالية والشرعية في تحقيق التوازن العام في الدولة الحديثة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

35- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

36- محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

37- محمد عمر ابو الدوح، " ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة"، الدر الجامعية الاسكندرية، مصر، 2006.

38- منذر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

39- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

40- نواف الرومي ، "منظمة الاوبك واسعار النفط الخام "، طبعة1، الدار الجماهيرية للنشر التوزيع والاعلان، ليبيا، 2000.

41- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

42- هاني عمارة، "الطاقة وعصر القوة"، الطبعة 1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

43- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، الطبعة1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر، 2007.

44- واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد،" مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 5، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2002.

45- يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل"، الطبعة1، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2008.

46- يوسف الصايغ، "هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة"، الطبعة 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

الكتب المترجمة:

1- توبي شيللي، "النفط سياسة والفقر والكوكب" ترجمة دينا الملاح شركة العبيكان المملكة العربية السعودية، 2009.

2- كريستوف فلافين ونيكولاس لينش، "ما بعد عصر النفط"، ترجمة محمد الحديدي، الطبعة 1،الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992

3- ميشل . توادور، "التنمية الاقتصادية"، تعريب محمود حسن حسين ومحمود حامد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون سنة النشر،.

الرسائل والأطروحات:

1- أريا الله محمد،" السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

2- إسلام عبد الكريم آل سميسم،" السياسة المالية في تاريخ الاقتصاد الاسلامي "، الطبعة 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الاردن2011.

3- جامع عبد الله، "أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2012/2011.

4- حمادي نعيمة، "تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تميل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008 /2009.

5- داوود سعد الله، "اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2010/200"، رسالة مقدمة صمن نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

6- سعاد سالكي، "دور السياسة الملية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي-"رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

7- شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000- 2010)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

8- صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

9- طالع دليلة، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط "دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف الجزائر، 2008- 2009.

10- العمري علي، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970- 2006)"، رسالة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

11- عية عبد الرحمن، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القرارات السياسية الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامغة الجزائر 3، 2015/2014،.

12- فريد بن طالبي، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.

13- قويدر قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف،2009/2008.

14- كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حاة الجزائر (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009/ 2010.

15- لطفي بوناب، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)" رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2011/2010.

16- ليلى لكحل، "السياسة النقدية ومسارها،:حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، 1999.

17- مسعود رواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

18- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية أطروحة دكتوراه لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

19- موسى بوشنب، اشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2000، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2010/2009.

20- نادية العقون، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.

21- نادية بلورني، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

22- وحيد خير الدين، "اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات الدولية لقطاع المحروقات" – دراسة حالة الجزائر–، رسالة مفدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خضر، بسكرة، 2013/2012.

المجلات:

1- حسان الخضر، "اسواق النفط العالمية "، سلسلة دورية تعنى بقضايا الدول العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت جسر التنمية العدد 57، نوفمبر 2005.

2- شهرزاد زغيب، حليمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال"، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، العدد 4، 2008.

3- صالح صالحي، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: نعمة الموارد ونقمة الفساد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، العدد 15، سنة 2015.

4- ماجد عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدر للبترول"، بحوث اقتصادية عربية مجلة علمية خطية محكمة، الجمعية العربية الاقتصادية الكويت، العدد 41، 2008.

5- نبيل بوفليح،" صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2005.

6- نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 1، دمشق، 2007.

ملتقيات:

1- سمية بن علي، شهيرة عثماني، "مدى تأثير المؤشرات السياسية النقدية على قيمة الإيرادات المالية (الأسهم)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات الدولية، جامعة 20 أوت 1954، سكيكدة، الجزائر يومي 9- 10 نوفمبر 2010.

2- سهيلة بغتة،" صندوق ضبط الموارد كآلية لإحتواء تقلبات اسعار النفط في الجزائر"، مداخلة ضمن ملتقى دولي" انعكاسات انهيار اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر و الحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، 08/07 اكتوبر.

3- طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبل المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، مداخلة الملتقى الدولي "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لجذب استثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة في الجزائر العاصمة"، المسيلة، يومي 28/ 29- 10- 2014.

4- عبد الله ياسين، زكريا نفاع ،"آثار انهيار أسعار النفط على الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 8/7 أكتوبر 2015.

5- عثمان عثامنة، "آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، المخاطر والحلول"، جامعة المدية، يومي 5/7- 10- 2015

6- فريد، بوركاب نبيل،" انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة ضمن المؤتمر الأول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

7- مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه نستقبل النفط في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر ايام 7- 8 أفريل 2008.

التقارير:

1-تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك، العدد 28، سنة 2001.

2- تقرير صندوق النقد الدولي لمستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الآفاق الاقليمية تعكس التطورات العالمية، واشنطن، ماي 2017

3- تقرير صندوق النقد الدولي لمستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، جانفي 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdellatif benachenchou le prix le development durable en algerie thotm, edition paris france 2005=.
2- Herchtel. M.L et Euzely. La finance publique dunord, paris, France. 1998.
3- Hojn micheal greer lalin de l'abondance. Les editions écosociété montréal. France 2013.
4- Jean Masseran, « l'economie des hydrocarbures », publication de l'institut français du pétrol, 4ème édition, 1991
5- Mourice durousset, »le marché du pétrol », édition ellipses, 1999.
6- Rapport annuel de banque d'Algérie 2014 p 168.
7- rapport annuel de banque d'Algérie 2003, p19.
8- Rapport annuel de banque d'Algérie 2005 p192.
9- Rapport annuel de banque d'Algérie 2010 p 178.
10- Rapport annuel de banque d'Algérie 2015 p 131.

المواقع الإلكترونية:

1- algérie journal official: http://victimesterrorisme algerie.blogspot.com/ 2014/02/1964/html/
2- Algérie journal officiel : http://victimesterrorisme.blogspot.com/.html
3- http :// www.statista.com/ 262858/ charge – in opec- crude- oil-prices-since- 1960
4- http://blog-montada inf.org/.
5- http://www.iea.org/oilmarchet-report/Omr public/.
6- http://www.inf.org/external/pubs/reo/2015.pdf,
7- Office national statistiques : http://www.ons.dz/restrospective- 1962-2011÷html
8- Officie national des statistiques : http://www.ons.dz/retrospective- 1962= 2011- html
9- The statistics portal, statistics and studies from more than 18,000
10- word oil out look, organization OPEC 2015.
11- word oil out look, organization OPEC 2016.

12- world Oil :/out look. organization. OPEC. 2015. P 51.
13- world Oil :/out look. organization. OPEC. 2016. P 99.
14- www.djazairess.com/elbilad/244191
15- www.elkhabar.com/press/article/92994/sthash.prachsj.dpbs

.

الملخص:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و ارشاد قواعد الاقتصاد الوطني وذلك نضرا الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فان السياسة الاقتصادية و المالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية التي تتغير بشكل مستمر بتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية

يعتبر ضعف الطلب العالمي و تباطؤ النمو الاقتصاد العالمي و ثورة الغاز الصخري من اهم الاسباب الازمة النفطية و استمرارها إلى يومنا هذا وهو ما اصبح يشكل خطرا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط و على رأسها الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر واحدا من الاقتصاديات التي من المرجح أن تكون أكثر ضررا من الازمة النفطية نتيجة انخفاض عائداتها النفطية الذي يساهم في تراجع مع جعل الجزائر تواجه خطرا نفاذ احتياطاتها من العملة الصعبة الامر الذي يمكن أن يؤثر على تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية

الكلمات المفتاحية :أسعار النفط، الازمة النفطية، السياسة المالية، الموازنة العامة، سياسة ترشيد النفقات، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

Abstract :

the hydrocarbon sector plays an important role in building and laying the foundation of the national economy, inview of the nature of the rentier of the algerian economy, the economic and fiscal policy algerien rely heavily on proceeds from oil export, which are changing and constantaly change in oil prices in global markets.

The weak global demand and a slow down in global economic growth and the revalution in shale gaz of the most important reasons for oil crisis and continues to this day, which has because a threat to the economies of petrolium exporting contries.led by the algerien economy which is one of the economies that are likely to be most affector by the oil crisis as a result of falling oil in come. Wich contrited to the decline inspending has made algeria facing the threat of force from its reserves of hard currency wich could affect the economic and social development.

words keys : oil preces, oil crisis, the general budget, financial policy, rationalization policy, overheads, public revenue.